

لفصل الرابع

حِصَّةُ رَأْسِ الْمَالِ مِنَ التَّوْزِيعِ — الْفَائِدَةُ

ماهية الإقراض — الفائدة احدى مشتقات رأس المال
بطبيعته — الأحوال التي تؤثر في سعر الفائدة
المنزوع العام في المدينة من جهة
سعر الفائدة

ماهية الإقراض

تَبَيَّنَّا فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ مَا لِرَأْسِ
الْمَالِ مِنْ جَلِيلِ الشَّأْنِ فِي الْإِنْتِاجِ ، وَهَذَا يَحِلُّ الْقَوْلُ بِأَنَّ
الْمُكَافَأَةَ لَهُ وَاجِبَةٌ ؛ وَتِلْكَ الْمُكَافَأَةُ هِيَ الَّتِي يَدْعُونَهَا بِالْفَائِدَةِ
جَرَّتِ الْعَادَةُ أَنْ يَكُونَ لِلْفَائِدَةِ حَدٌّ مِنْ أَرْبَعَةٍ أَوْ

خَمْسَةٍ أَوْ سِتَّةٍ فِي الْمِائَةِ تَبَعًا لِلْمَكَانِ وَالزَّمَانِ
فَالْمُقْتَرَضُ لِرَأْسِ الْمَالِ الَّذِي يَنْتَفِعُ بِهِ مَدَى سَنَةٍ
مَثَلًا ، يَرُدُّهُ إِلَى مُقْرِضِهِ ، وَقَدْ عَلِيَ عَلَى كُلِّ مِائَةِ فَرَنْكٍ
مِنْهُ أَرْبَعَةٌ فَرَنْكَاتٍ أَوْ خَمْسَةٌ أَوْ سِتَّةٌ . فَلِالْمِائَةِ الْفَرَنْكِ

المُقْتَرَضَةُ التي يَجِبُ إيفاءؤها في الأجلِ المَضْرُوبِ : هي رأس المال ؛ والأربعةُ أو الخمسةُ أو الستةُ الفرنكاتُ التي يَتَعَيَّنُ دَفْعُهَا علاوةً عليها ، عن كلِّ عامٍ من أعوامِ بقائها في ذِمَّةِ المَقْتَرِضِ : هي الفائدةُ

تَصَدَّقُ أناسٌ بعضهم من الفلاسفةِ ، وبعضهم من أساتذةِ الأديانِ ، وبعضهم من الاشتراكيين ، لِنَفْيِ مشروعِيَّةِ الفائدةِ : فقالوا بقولِ الذين تقدّموهم في هذا المعنى ، وعاءةً ذلك أنه تشابهَ عليهم رأسُ المالِ والنَّقْدُ

مع أنَّ النَّقْدَ ليسَ في حقيقتهِ إلاَّ مُمَثِّلاً لرأسِ المالِ ومِعْوَاناً على نَقْلِ التَّصَرُّفِ فيه من إنسانٍ إلى آخرٍ . فَمَا زَعَمُوهُ : هو أنَّ المائةَ الفرنكَ - ذهباً كانت أم فضةً - تَبْقَى آخِرَ السَّنَةِ كما كانت أوَّلَها لا تَلِدُ ولا تَزِيدُ ، « أمَّا الفائدةُ فَتَقْدُّ يَلِدُ نَقْدًا : وهذا مُخَالِفٌ للطَّبِيعَةِ »

ذلك زَعَمُهُم وهو خطأٌ بَيْنَ تَحْتَمُّ إزالتهُ ، إذ لا ينبغي الخَلْطُ بين رأسِ المالِ والنَّقْدِ . نعم إنَّ الرَّجُلَ إذا اقْتَرَضَ من آخرٍ ألفَ فرنكٍ أو عشرةَ آلافِ فرنكٍ تَلَقَّاهَا منه

سِيكَةً أَوْ وَرَقًا أَوْ إِحَالَةً عَلَى مَصْرَفٍ
إِلَّا أَنْ هَذِهِ ظَوَاهِرٌ لَا يَبْصَحُ الْأَخْذُ بِهَا : لِأَنَّ مَا
تَلَقَّاهُ الْمُقْتَرِضُ هُوَ فِي حَقِيقَتِهِ مَا يَمْلِكُهُ الْمُقْرِضُ عَلَى يَدِ
ادِّخَارِهِ أَوْ سَابِقِ عَمَلِهِ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى أَنْ يَتَسَاوَلَ مِنَ
الْمَوْجُودَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ كِفَايَتَهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَى قَدْرِ
مَعْلُومٍ ؛ وَالْمُقْتَرِضُ إِنَّمَا اسْتَبَدَلَ بِتِلْكَ النُّقُودِ مَا شَاءَهُ مِنْ
بَيْتٍ ، أَوْ قَمَحٍ ، أَوْ حَقْلِ ، أَوْ مَحَارِيثٍ ، أَوْ مَوَاشٍ ، أَوْ
أَدْوَاتِ عَمَلٍ

فِرَاسِ الْمَالِ ، بِأَخْصٍ مَعْنَاهُ لَيْسَ إِلَّا الذَّخَائِرَ أَوْ
أَدْوَاتِ الْعَمَلِ

كَانَ أَعْلَامُ النُّصْرَانِيَّةِ قَدِيمًا لَا يَسْكُنُونَ إِلَى الْعَامِلَةِ
بِالْفَائِدَةِ لِاخْتِلَافِ رَأْسِ الْمَالِ وَالنَّقْدِ فِي أَذْهَانِهِمْ
وَقَدْ ظَلَّ النَّاسُ عَلَى هَذَا التَّأْبِي إِلَى أَنْ وُجِدَ فِي
الْفِرْقَتَيْنِ الْمَكُونَتَيْنِ لِلْمَسِيحِيَّةِ رَأْيَانِ مُجِيزَانِ وَتَأْوِيلَانِ
شَرْعِيَّانِ بِمَعْنَى التَّرْخِيصِ : أَحَدُهُمَا (لِكَلُوبِينَ) مِنْ زُعَمَاءِ
الْبَرْوَتِسْتَانِيَّةِ ، وَالْآخَرُ لِلْيَسُوعِيِّينَ (الْجِزْوِيَّتِ) ؛ وَكِلَاهُمَا

مُجْمَعٌ عَلَى أَنَّ الْمَعَامِلَةَ بِالْفَائِدَةِ ، حَادِثٌ طَبِيعِيٌّ لَا يُنَافِي
الْعَدْلَ

قال كلوين : إِنَّ النُّقُودَ لَا تَلِدُ نَقُودًا ، فَلَا مَحَلَّ
لِلْمُنَازَعَةِ ؛ فَإِنَّمَا النُّقُودُ وَسِيلَةٌ يُشْتَرَى بِهَا طَوْرًا حَقْلٌ وَمِنْهُ
يُسْتَفَادُ رَيْعٌ صَافٍ بَعْدَ طَرْحِ النِّفَقَاتِ ؛ وَتَارَةً بِنَاءٍ وَمِنْهُ
تُسْتَفَادُ الْإِجَارَاتُ ؛ وَأَنَّا بَقْرَةٌ وَمَنْ لَبِنَهَا يُسْتَفَادُ مَا يَزِيدُ
عَنْ عَافِيهَا وَالْقِيَامِ عَلَيْهَا الخ

(فكلوين) قد أَبْصَرَ حَقِيقَةَ رَأْسِ الْمَالِ الَّذِي يُجَلَّبُ
بِالنُّقُودِ ، وَتَبَيَّنَ أَنَّ النُّقُودَ عَيْنَهَا لَيْسَتْ إِلَّا وَسِيلَةً لَجَلْبِهِ
أَمَّا الْيَسُوعِيُّونَ فَذَهَبُوا مَذْهَبًا أَدَقَّ فِي التَّحْلِيلِ وَكَانُوا
عَلَى يَدِيَّةٍ أَجْلَى مِنْ كُنْهِ رَأْسِ الْمَالِ وَمِمَّا لَهُ مِنْ عَظِيمِ
الشَّانِ فِي الْأَعْمَالِ الصَّنَاعِيَّةِ وَالتَّجَارِيَّةِ

الفائدة مُسْتَقَّةٌ بِالضَّرُورَةِ مِنْ طَبِيعَةِ رَأْسِ الْمَالِ

خَاصَّةً رَأْسِ الْمَالِ هِيَ أَنْ يَزِيدَ فِي إِنتَاجِ الْإِنْسَانِ
زِيَادَةً تَفَاوَتْ بَيْنَ الْكَثْرَةِ وَالْقَلَّةِ

البندقية يعارها همجي^١؛ أو المطرزة تعارها صانعة؛
أو الكارة^(١) بحصانها، يعارها ردّام^٢، أو الزورق
يعاره صياد^٣؛ كل أولئك يريك أن الهمجي وبندقيته
في قبضته يقتل من الحيوان ما لا يقتله بمباشرة يديه
أو بسرعة عدوه؛ وأن الصانعة تخط بالمطرزة ما لا تخطه
بأناملها. وأن الردّام ينقل من الأثرية على كارتته ما
لا ينقله على ظهره؛ وأن الصياد يجمع من السمك
بزورقه ما لا يجمع وهو بالشاطئ؛ إلى آخر هذه الأمثال
وهي جمّة تدخل فيها أدوات الزراعة وآلات الصناعة
وقواطير الانتقال

فإذا كان رأس المال يزيد القوى المنتجة على نحو ما
بسطناه فمن المتعين بالبداهة على المقرض أن يعطي
المقرض جزءاً مما حصل عليه من رأبي^(٢) الإنتاج على
أنه يصح أن يكرى رأس المال بدلاً من أن يقرض؛
فمن لم تكن له بندقية أو مطرزة، أو نقالة، أو كارة

بجلبها ، أو درّاسةً ، أو حصّادةً ، فمصلحتُهُ في أكثرِها
مياومةً أو مسابغةً أو مشاهرةً أو مسانهةً

وليس القرضُ سوى شبيهٍ بالإجارةِ ولهذا يُقالُ أحياناً
كِرَاءِ رَأْسِ الْمَالِ عِوَضًا عَنْ قَوْلِهِمْ سِعْرُ الْفَائِدَةِ
لَيْسَ لِمُدَّعٍ أَنْ يَدَّعِيَ أَنْ الرَّجُلَ الَّذِي اقْتَرَضَ
كَارَةً بِحَصَانِهَا ، أَوْ مِطْرَزَةً أَوْ دَرَّاسَةً ، يَبْرَأُ إِلَى صَاحِبِهَا
حِينَ يُعِيدُ إِلَيْهِ بَعْدَ شَهْرٍ ، أَوْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ، أَوْ سَنَةٍ ، هَذِهِ
الْأَدْوَاتُ صَالِحَةٌ كَمَا كَانَتْ ؛ بَلْ لَا بُدَّ لَهُ أَنْ يُضِيفَ إِلَيْهَا
شَيْئًا مِمَّا رَبَّأَ فِي إِتْسَاجِهِ عَلَى يَدَيْهَا ، عَلَى أَنْ الْمُقْرِضَ
قَدْ يَتَحَمَّلُ ضَرَرًا بَتَرِكَ تِلْكَ الْأَدْوَاتِ لِغَيْرِهِ إِلَى حِينٍ ؛
وَلَرُبَّمَا صَادَفَهُ الْإِحْتِيَاجُ إِلَيْهَا وَلَحِقَ بِهِ الْخَسَارُ مِنْ عَدَمِ
وُجُودِهَا ؛ وَرُبَّمَا عَطِبَتْ أَوْ فُقِدَتْ بِلَا مَرَدٍّ ، إِذَا كَانَ
الْمُقْرِضُ غَيْرَ أَمِينٍ أَوْ كَانَ سَيِّئَ التَّصَرُّفِ أَوْ مُعَدِّمًا

فَمَا مِنْ حَرَجٍ عَلَى الْمُقْرِضِ أَنْ يَعْتَاضَ بِشَيْءٍ مِمَّا
يَتَعَرَّضُ لَهُ مِنْ أَمْثَالِ هَذِهِ الْمَكَارِهِ . وَهَذَا الْبُؤْسُ لَا يَتَسَنَّى
لَهُ مَعَ إِعَادَةِ أَشْيَائِهِ إِلَيْهِ كَهَافًا بَعْدَ انْقِضَاءِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ

أو سنةٍ أو عشرِ سنينَ : فانك لو طويت كَشْحًا عما
تتعرضُ له تلك المخذورات تخليق بك ألا تنسى أن المالَ
الحاضرَ أقومٌ^(١) من المالِ المستقبليِّ

ذلك شأنُ الحياة في قصرِ مداها وعدمِ استقرارِها
على حالٍ

ومن هنا يتأتى أن مقايضةَ العاجلِ بالأجلِ كفاً^(٢)
قد تجبي في غيرِ مصلحةِ صاحبِ المالِ العاجلِ

إذا ففائدةُ رأسِ المالِ مشروعةٌ : لأنَّ المقرضَ إذا
كان ذكياً ونشيطاً يستفيدُ مما يقترضه مزيداً في إنتاجه ؛
ولأنَّ المقرضَ يحرمُ نفسه التمتعَ إلى أجلِ الدينِ بشيءٍ
ربما جدت له به منفعةٌ خلالَ هذه المدَّةِ ، وكذلك يُخاطرُ
بمطَبِ أدواته وتلفِها

فَسِعْرُ الفائدةِ إنما هو اتفاقٌ بينَ الفريقينِ على سبيلِ
المُخاطرةِ ، يتعينُ به مقدماً مصدرَ الربحِ الذي يستحقُّه
المقرضُ للأسبابِ التي تقدَّم لنا ذكرُها

(١) أكثر قيمة (٢) كفاً هنا بمعنى لا زيادة ولا نقصان

انتفاع المقرض من رأس المال

وجه انتفاع المقرض بفائدة رأس المال : أنه لولا تلك الفائدة لما هان على أرباب رأس المال أن يُقرضوه ، اللهم إلا من باب المرؤءة أو المبرة أو الصداقة ؛ وكل هذه أحوال استثنائية

قد يُعترض على الإقراض : من أجل المستدينين الذين لا يستدينون بنية أن يقتنوا أدوات للعمل ويزيدوا بها إنتاجهم ، بل بنية أن يسرفوا في نفقاتهم ومتاعهم فنُجِبُ بأن مثل هذا مما يحدث ، غير أن المقرض لا يمكنه أن يستبطن أمر المستدين وليس عليه إلا أن يظن أن المستدين سينفق ما يأخذه في السبيل الذي يسنه العقل أي أنه سيزيد به إنتاجه

على أن من الدائنين طائفة تدفع غير المتبصرين من الناس إلى الإنفاق الفاحش غير المنتج لتقرضهم من المال ما تربو فائدته على الحد المألوف

تلك طائفة المرابين

لا يؤخذُ على الربا في أضعافه المضاعفة بقدر ما يؤخذُ
عليه في الذرائع التي يتخذها أربابه لدفع غير المتبصرين
على تحمل قروض لا تلبث أن تسوقهم إلى الدمار
ذرائع إن فاتها عقاب القانون فلن يفوتها التثريبُ
والتأنيبُ إنما الربا في تجاوز الحدِّ هو الفسادُ الذي يُعنى به
نظام الإقراض على فائدة. ولقد طال ما حظرتهُ الشرائعُ
والقوانين ولعلَّ هذا الحظرَ غيرُ سائغٍ إلا حيث يثبتُ
استعمالُ ذرائع الحيل والتغريبِ

على أن أدب النفس يقضي قضاءً حقاً على المرابين :
لأنهم يسعون إلى استزادة فائدة أموالهم، من اهتبال^(١)
الفرص التي تقيضها لهم شهوات أولئك المستضعفين

الأحوال التي تؤثر في سعر الفائدة

سعرُ الفائدة يمتشي تبعاً للزمان والمكان على بعض

(١) اهتبال الفرص أي انتهازها

القواعد العامة فهو لا تُعِينُهُ الأَهْوَاءُ وَلَكِنَّهُ حَاصِلٌ :

١ - من وَفَرَةَ رُؤُوسِ الأَمْوَالِ المُتَجَمِّعَةِ

٢ - مِمَّا يُؤَمِّلُ أَنْ تُنْتِجَهُ تِلْكَ الأَمْوَالُ مَعَ مُرَاعَاةِ

الأَحْوَالِ الوَقْتِيَّةِ لِلصَّنَاعَةِ وَالزَّرَاعَةِ وَالتَّجَارَةِ

٣ - من عَدَدِ المُقْتَرِضِينَ وإِقْبَالِهِمْ وَامْتِنَاعِهِمْ ، وَأَخْصَهُمْ

بِالذِّكْرِ ، المُنتِجُونَ أَمْثَالُ المُسْتَصْنِعِينَ وَالتَّجَارِ وَالزَّرَاعِ

٤ - مِمَّا يُعْرَضُ لَهُ بَعْضُ رَأْسِ المَالِ أَوْ كَلُّهُ مِنْ خَشْيَةِ

الضِّيَاعِ بِالنَّظَرِ إِلَى الحَالَةِ العَامَّةِ فِي البِلَادِ ، أَوْ إِلَى الحَالَةِ

الْخَاصَّةِ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا كُلُّ مُقْتَرِضٍ . فَيَقْدِرُ مَا تَزْدَادُ

الْخَشْيَةُ يَعلُوسُ عِوَضَ الفَائِدَةِ : مُضَافًا فِيهِ إِلَى رَيْعِ رَأْسِ المَالِ

شِبْهُ بَدَلٍ لِلتَّأْمِينِ مِنَ الخَطَرِ

الشَّائِعِ فِي سِعْرِ الفَائِدَةِ أَنْ يَكُونَ فِي الأَقْطَارِ الجَدِيدَةِ

أَعْلَى مِنْهُ فِي الأَقْطَارِ القَدِيمَةِ ؛ لِأَنَّ الأَوَّلَى أَخْصَبُ بِطَبِيعَتِهَا

مِنَ الثَّانِيَةِ وَلِأَنَّ رُؤُوسَ الأَمْوَالِ فِي تِلْكَ أَقْلٌ مِنْهَا فِي

هَذِهِ ، فَبِاسْتِعْمَالِهَا لِاسْتِغْلَالِ الأَرْضِينَ الأَبْكَارِ وَإِيجَادِ

المُسْتَحْدَثَاتِ الحَضْرِيَّةِ حَيْثُ لَمْ يَوجَدِ مِنْهَا بَعْدُ إِلَّا اليَسِيرُ ،

يكون إنتاجها أكبر؛ كما أن تعرضها للآفات والخسائر
يكون أشد، إذ أن المجتمع في تلك الأقطار الناشئة لم
يطمئن على قواعده، والمستحدثين فيها لم يجمعوا عن
التطوُّح في المجازفة وهم أقلُّ من أمثالهم يسراً ومقدرةً.
كذلك يعلو سعر الفائدة، على أثر ما يظهر من المستكشفات
الجليلة، التي تميد إلى العالم عهداً من عهود الشباب،
وتتطلب استخدام رؤوس أموال طائلة في أعمالها الوافرة
المنافع كما جرى على أثر استكشاف البخار وظهور تطبيقاته
الأولى في مراكب النقل بين سنتي ١٨٥٠ و ١٨٥٦

فاذا تمت تلك الأعمال العظيمة ولم يبق بعدها سوى
المألوف من حركة الإنسانية - وهذا شأن الأقطار
القديمة على الخصوص - هبط سعر الفائدة، كهبوطه
في أوروبا منذ عام ١٨٧٥

فسعر الفائدة كثير التقلب كما رأيت ولا سيما في
الأعمال الصناعية والتجارية، التي هي بذاتها أكثر الأعمال
تبدلاً وأشدّها انفعالاً

المنزح العام في المدينة من جهة سعر الفائدة

إِلَّا أَنْ هُنَاكَ نَزْعَةٌ تُؤَثِّرُ فِي الْمَدِينَةِ وَتَمِيلُ بِسَعْرِ
الْفَائِدَةِ - خِلَالَ التَّقْلِبَاتِ الَّتِي لَا تُدْفَعُ - إِلَى الْهَبْوِطِ
التَّذْرِيحِيِّ

وإليك بيان العِللِ في ذلك الميلِ إلى الهبوطِ :

١ - انتشارُ الثِّقَةِ بِفَضْلِ مَعُونَةِ التَّمْخِيصِ والتَّعْجِيلِ
فِي الْأَحْكَامِ ، وتَعَوُّدِ التَّجَارِ وَرِجَالِ الصَّنَاعَةِ وَسَائِرِ
النَّاسِ دِقَّةَ الْمَوْعِدِ وَصِدْقَ الْعَهْدِ ، بحيثُ أَنْ مَخَافَةَ
الْعَامَّةِ الَّتِي كَانَتْ تَنْجُمُ عَنْ اضْطِرَابِ الْقَوَانِينِ وَاسْتِبْدَادِ
الْقَضَاءِ وَسُوءِ التَّذْيِيرِ وَالتَّذَبُّرِ عِنْدَ الْأَفْرَادِ أَخَذَتْ تَتَنَاقَصُ ،
وَأَنَّ الْإِضَافَةَ الَّتِي كَانَتْ تُعَلَّى عَلَى الْفَائِدَةِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهَا مُقَدَّمٌ
تَأْمِينٌ مِنَ الْآفَاتِ ، تَنَاقَصَتْ مَعَهَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْوَالِ
٢ - ازديادُ رُؤُوسِ الْأَمْوَالِ بِازديادِ الرَّغْبَةِ فِي الْإِدْخَارِ ،

وَبَتَعَدُّدِ وَسَائِلِ التَّشْمِيرِ عَلَى يَدِ الشَّرِكَاتِ الْمُسَاهِمَةِ الَّتِي
تَجْمَعُ الْمَقَادِيرَ الصَّغِيرَةَ مِنَ الْأَمْوَالِ لِلْقِيَامِ بِمُسْتَحْدَثَاتِ

ضخمة ، وعلى يدِ المقومَاتِ المنقولةِ التي يعمُّ تداولُها
من أسهمٍ وأسنادٍ ، وعلى يدِ المصارفِ التي تؤسسُ لها
فروعاً ، وعلى يدِ صناديقِ الادخارِ وصناديقِ البريدِ
وصنوفِ التأمينِ على الحياةِ

فَيَنْتُجُ من ذلك أن المدخراتِ التي كانت من قبلُ
تبقى زمناً طويلاً أو قصيراً محبوسةً بغيرِ جدوى ،
أصبحت تتسربُ في الحال من شتى المساربِ إلى سوقِ
رؤوس الأموال ؛ كما أنه قد أصبحَ ميسوراً للعمالِ وقد
ارتفعت أجورهم ، أن يُجنبوا أكثرَ مما كانوا يُجنبون . وكما
أن التأديبَ والتعليمَ بانتشارهما في طبقاتِ السوقةِ قد
عودَا السوادَ الأعظمَ التبصراً وبشأ فيهم رُوحَ الادخارِ
فجميعُ هذه الأموالِ المستجدةِ التي تتكونُ في كلِّ

سنةٍ تُعين مع تمادى الوقتِ على خفضِ سعرِ الفائدةِ

٣ — هبوطِ سعرِ الفائدةِ فعلاً في الأزمنةِ التي تكونُ

فيها المخترعاتُ والمستكشفاتُ صغيرةُ الشأنِ زهيدةِ

إنَّ جميعَ الأطوارِ وجميعَ الآناءِ التي تمرُّ بها الأمةُ لا تجيُّ مُواقفةً، في رتبةٍ واحدةٍ، لإنتاجِ رؤوسِ الأموالِ وهاكِ مثلاً: كانَ لرؤوسِ الأموالِ التي استُخدمتْ بينَ سنتي ١٨٥٠ و ١٨٦٥ في مدِّ المسالكِ الحديديةِ الكبرى، وتوزيعِ المياهِ والغازِ على المدُنِ الضخمةِ، إنتاجٌ كادَ يبلغُ الغايةَ؛ وعلى عكسِ ذلكِ كانَ إنتاجُ رؤوسِ الأموالِ التي بذلتْ بينَ سنتي ١٨٧٠ و ١٨٩٠ في مدِّ المسالكِ الحديديةِ الصغرى ذاتِ الحركةِ الضعيفةِ وفي توزيعِ الماءِ والغازِ على المدُنِ الصغرى فسرُ الفائدةِ، في البلدِ القديمِ الذي تمَّت فيه مُحدثاتُ العمرانِ أو كادتْ، يتَّجهُ صَباباً^(١) هذه العِللُ الثلاثُ العامةُ في هبوطِ سعرِ الفائدةِ، تُقابلها ثلاثُ عِللٍ وقيَّةٌ، تحوُّلُ آنا بعدَ أنِ دونَ ذلكِ الهبوطِ:

١ - طرؤُ المستكشفاتِ والمختَرعاتِ الجديدةِ التي

تَسْتَلْزِمُ تَطْبِيقَاتٍ فَعَلِيَّةً مُتَّسِعَةً ؛ فَهِيَ تَتَطَلَّبُ رُؤُوسَ
أَمْوَالٍ عَظِيمَةٍ وَتَجْزِيهَا جِزَاءً وَفِيْرًا

٢ - تَرْحِيلُ رُؤُوسِ الْأَمْوَالِ إِلَى الْأَقْطَارِ الْمُسْتَجِدَّةِ

الَّتِي لَا تَزَالُ فِي حَاجَةٍ إِلَى مُعْظَمِ الْمَشْرُوعَاتِ الْعُمْرَانِيَّةِ ؛

وَهَذَا التَّرْحِيلُ قَدْ يَتِمُّ بِغَيْرِ انْتِقَالِ أَحَدٍ بَلْ بِمُجَرَّدِ

الْاِكْتِتَابِ فِي الْأَسْهُمِ وَالْأَسْنَادِ الَّتِي تُصَدِّرُهَا الشَّرَكَاتُ

الْأَجْنِبِيَّةُ وَالْحُكُومَاتُ الْأَجْنِبِيَّةُ . وَمِنْ نَتَائِجِ انْتِقَالِ

رُؤُوسِ الْأَمْوَالِ إِلَى تِلْكَ الْأَقْطَارِ ، أَنَّهَا تَصُونُ سَعْرَ

الْفَائِدَةِ فِي الْبُلْدَانِ الْقَدِيمَةِ مِنَ النَّزُولِ إِلَى مَا وَرَاءَ الْحَدِّ

٣ - سُبُوبُ الْحُرُوبِ بَيْنَ الدُّوَلِ أَوْ سَرَفُ الْمُوسِرِينَ

فِي ضُرُوبِ التَّرْفِ ؛ وَكِلَاهُمَا ضَارٌّ لِأَنَّهُ يُتْلَفُ مَا يُتْلَفُ مِنْ

رُؤُوسِ الْأَمْوَالِ بِلَا عِيُوضٍ

يُؤْخَذُ مِنْ جُمْلَةٍ مَا فَصَلْنَاهُ أَنَّ ثَلَاثَ عِلَلٍ عَامَّةٍ

مُتَّحِدَةٍ التَّأثيرِ عَلَى الدَّوَامِ تُؤَثِّرُ فِي سَعْرِ الْفَائِدَةِ هَبُوطًا ؛

وَأَنَّ ثَلَاثَ عِلَلٍ عَارِضَةٍ تَتَخَلَّلُهَا فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ وَالْأَحْوَالِ

فَتُخَفَّفُ ذَلِكَ الْمَهْبُوطَ

غير أن النتيجة التي تتأتى عن جميع تلك الحركات ،
هي الاستمرارُ في اتجاهِ سعرِ الفائدةِ إلى الانخفاضِ
على أن لهذا الانخفاضِ آفاتٍ كما أن له منافعَ ؛
وفذلكهُ هذين الحسايين : أن نهايةَ ما يؤولُ إليه سعرُ
الفائدةِ من الزهادةِ سيُفِضي ولو طال المدى إلى يومٍ
يتضاءل فيه التفاوتُ بين أحوال الناسِ
لهذا يجبُ على الحكومةِ ألا تضغطَ بأعمالها أو
بقوانينها على سعرِ الفائدةِ . فلقد خطرَ لبعضِ المشرعين
أن حظرُوا الاقتراضَ بما فوقَ الخمسةِ أو الستةِ في المائة ،
فكان قانونهم هذا يُحرقُ تارةً في السرِّ وتارةً في الجهرِ :
لا تحرقهُ المصارفُ ولا الشركاتُ الكبرى وحدها ، بل
الحكومةُ نفسها في أيامِ النكباتِ والأزماتِ ، كما فعلتِ
الدولةُ الفرنسيةُ في سنة ١٨٧١ وقد استدانَت على ستةِ
فوق المائةِ

للدائنينَ عدلاً أن يجعلَ سعرَ الفائدةِ أكثرَ من
الأربعةِ أو الخمسةِ في المائةِ : وذلك إذا استجدتِ أعمالُ

ذاتُ أخطارٍ أو مُحدثاتٍ جسيمةٍ الأرباحِ ؛ لأنه من جهةٍ
يُعَرِّضُ أموالَهُ لآفاتٍ شديدةٍ ، ومن جهةٍ أُخرى يَرى
أمامَهُ وُجوهًا للمكاسبِ الطائفةِ

وهذا ما يقعُ عند ما يُقرضُ المُمَوَّلُ مُخترِعًا لم يَثْبُتْ
بَعْدُ أَنْ اختراعهُ صالحٌ للتطبيقِ على الأعمالِ

أما الرِّبَا ذلك الذي يُؤكَلُ فوقَ النسبةِ الجائزةِ
ويُحتالُ له بسُفلى الوسائلِ لإثارةِ شهواتِ الأغرارِ وحملهم
على الإنفاقِ في سبيلها والاقتراضِ لأجلها ، فهذا ما تستطيعُ
المحاكمُ قمعَهُ إِمَّا بِالغائِبِ العَقْدِ على أنْ أَحَدَ الفريقينِ
وَقَعَ عليه تحتَ الضَّغْطِ والتأثيرِ ، وإِمَّا بِمُعاقبَتِها المرَّابي على
الاحتِيالِ

ولا حاجةَ إلى تعيينِ حَدِّ قانونيٍّ أعلى لِسعرِ الفائدةِ ،
فإنَّ هذا التَّعيينَ كانَ على الدَّوامِ إِمَّا ضارًّا وإِمَّا غيرَ نافذٍ

الفصل الخامس

في ربح المستحدث الصناعي - في أسباب هذا
الربح وعناصره

شأن المستحدث - ماهية الربح وعناصره - العنصر الخاص بالارباح
الجسيمة صناعية كانت أم تجارية - الارباح الاستثنائية التي
يصبها بعض المستحدثين إنما هي دليل على كسب طائل
عاد على المجتمع ونتيجة من ذلك الكسب - مغالطة
الاشتراكين فيها يفسرون به شأن
المستحدث - اتجاه الارباح
الى الانخفاض

شأن المستحدث

المهمة التي ينتدب لها المستحدث في الصناعة ، أو
التجارة ، أو الزراعة ، أرقى مهمات الاقتصاد الاجتماعي ،
فهي مرتبة حرة لا يحول دونها حائل قانوني ، ولكل
أن ينتظم في سلكها وأن يجعل منزلته منها حيث تنزله
كفأته

المستحدثُ رُوحُ الإنتاجِ : هو المسئولُ عنه وحاملُ
التَّبَعَةِ فِيهِ ، فَإِلَيْهِ يَرْجِعُ صَافِي رِبْحِهِ وَعَلَيْهِ تَقَعُ الخَسَارَةُ
وسبيلُهُ فِيهِ إمَّا الفَخَارُ ، وإمَّا العَارُ

نقولُ العَارُ فِي هَذَا المَوْضِعِ وَإِيَّاهُ نَعْنِي ؛ لِأَنَّ
المستحدثَ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ إِيفَاءَ مَا عَلَيْهِ يَنْدَفِعُ إِلَى
الإِفْلَاسِ ، وَمِنْ مَصَائِبِ الإِفْلَاسِ فَوْقَ الأَذَى الَّذِي يَلْحَقُ
بِالمَالِ مَا يَلْحَقُ بِالكِرَامَةِ الذَّاتِيَّةِ مِنَ الغَضَاظَةِ

لَا نَسْهَبُ هَهُنَا فِي بَيَانِ شَأْنِ المِستحدثِ بَعْدَ مَا
تَقَدَّمَ لَنَا تَفْصِيلُهُ فِي صَحِيفَةِ ١١٢ مِنَ القِسمِ الأوَّلِ بَلْ
نَكْتَفِي فِي هَذَا المَقَامِ بِالالتفاتِ إِلَى ماهِيَّةِ المِكَافَأَةِ الَّتِي
تَقَعُ إِلَى المِستحدثِ وَيُسَمَّوْنَهَا فِي الإِقْتِصَادِ بِالرَّبْحِ

ماهية الربح وعناصره

قَامَ ، بِمُخْصِصِ ماهِيَّةِ الرِّبْحِ والعناصرِ الَّتِي يَتَكَوَّنُ
مِنْهَا ، مَذْهَبَانِ مُخْتَلِفَانِ قَاصِرَانِ . أَحَدُهُمَا فِي انْكَاتِرَا
وَالثَّانِي فِي المَانِيَا : الأوَّلُ يُشْبَهُ بَيْنَ رِبْحِ المِستحدثِ

وفائدة رأس المال ؛ والآخِرُ يَخْلُطُ بين ربحِ المستحدثِ ،
وأجرِ العَامِلِ ، وعلى هذا يَدْعُونَ نَصِيبَ المستحدثِ
بِجَعْلِ الإدارةِ

فأما فائدة رأس المال فقد رأينا في الفصلِ السَّابِقِ كُنْهَهَا
إِنَّ فائدةَ رأس المالِ ، وهى الجزاء الذى يُؤَدِّيهِ المدينُ
للدَّائِنِ عن استخدامِهِ ثُقُودَهُ ، تكاد تكون مُتَشَابِهَةً فى
البلدِ الواحدِ ، والزَّمَنِ الواحدِ ، وحيث تكونُ المحذوراتُ
واحدةً . فإذا وَقَعَ فيها الفرقُ ، كان زهيداً لا يتجاوزُ
العشرَ ، فإن تجاوزَهُ فإلى السُّدُسِ فى النادرِ ، وإلى
الخُمسِ فى الأندرِ ، هذا على تشاكلِ الحالِ أماناً واضطراباً
ولا كذلك ربحُ المستحدثِ فإنه يَتَخَالَفُ فى النِّهَايَةِ :
وقد يُصِيبُ مِنْهُ الواحدُ ضِعْفَيْنِ ، أو ثلاثةً ، أو أربعةً ،
أو عَشْرِينَ ضِعْفًا مِمَّا يُصِيبُهُ الآخِرُ ؛ وفوق ذلك فإن سَعَةَ
الربحِ مَرَجِعُهَا فى الأكثرِ إلى ذاتِيَةِ المستحدثِ بِخِلافِ
الدَّائِنِ فليسَ لِذَاتِيَّتِهِ تأثيرٌ يُذَكِّرُ بل ولا أدنى تأثيرٍ فى
سعرِ الفائدةِ

على أنه بقدر ما يظهر في وقت معلوم وبلد معلوم،
أن الفائدة ثابتة أو قليلة الحراك، يكون ربح المستحدث
على عكس ذلك فلنقاً متغيراً مرتبطاً بمقدرة صاحبه
وأما الخطأ بين ربح المستحدث وأجر العامل، على ما
بينهما من فرق المقدار، فليس بالخطأ المحض؛ سوى
أنه غير تام

لا جرم أن أول العناصر التي يتكون منها ربح
المستحدث هو جزاء تبعه؛ ذلك لأنه في معظم الأحوال
يكث كد العامل، وإن اختلف الشانان، ولأنه يولف بين
مظنات الإنتاج، ثم يبحث عن الأسواق التي تروج فيها
بضاعته، ثم يشتري المواد الأولى، ثم يراقب الصناعة،
ثم يصرف الأصناف إلى حيث تنفق

فجهده البدني عظيم؛ وجهده الفكري لا شك
أعظم؛ ومن أتعابه أنه يتنقل على الدوام وديماغه مشغله
كل الاشتغال بنجاح مستحدثه؛ بخلاف العامل، فإنه بعد
اتقضاء عشر الساعات التي يؤديها يومياً، يمضي طليقاً إلى

أهله ويعكف على مآهيه أو ملاذّه ، وما به شئ مما
بالمستحدث من التفكير في عهوده والعناية بجياله الصناعيّة
مما يؤرّفه في ليايه ولا يفارقه في أوقات فراغه

مثل هذا العمل النوع المتطاوّل غير المنقطع يُوجب
لصاحبه الجزاء بلا مشاحّة : وذلك الجزاء هو الذي دعوهُ
بجعل الإدارة

قد تجد من المستصنّعين والتجار من يعين لنفسه
ستة آلاف فرنك أو ثمانية أو عشرة أو اثني عشر ألف
فرنك تحت مساهمة اسميّة

وهذه المبالغ لو كانت جميع ما يطمع فيه من المكسب ،
لا تُرَدون العناء الذي يتحمّله والتبّعة التي يقدم عليها أن
يننظّم في الخدمة ، أو يتنصّب على إدارة معملٍ غير
أنه لا ينظر إلا إلى الربح الحقيقي الذي ينتج له في آخر
عامه من صافي المكسب بعد استنزال الفائدة المعتدلة
التي تؤوّل إلى رأس المال

يستدركون أن جعل الإدارة هذا تؤثّر فيه الأحوال

التي تُؤثّرُ في أُجورِ العمّالِ بوجهِ عامٍّ : مِثالُ ذلكَ : أنَ المِزاحمةَ بينِ المُستحدّثينِ أَى أنَ توافُرِ الأفرادِ وذوى الأخلاقِ الصّالحةِ والكفّاءةِ الاكتمالِ وسائرِ المزايا التي تَسدِّعُها إدارةُ المُستحدّثاتِ ، في البلدِ الذي يكونُ فيه العِلْمُ مُنتَشراً ، تُقلِّلُ من أرباحِ المُستحدّثينِ عمّا هي عليه في البلدِ الذي لا يكونُ للعِلْمِ انتشارٌ فيه ولا يكثرُ عددُ الذين يَتصدَّونَ من أهلهِ للتجارةِ أو الصنّاعةِ

وعلى العكسِ من ذلكَ تزدادُ أرباحُ المُستحدّثينِ بقَدْرِ الآفاتِ التي يُخشى منها على معاهدِهِم ، كما تزدادُ أُجورُ العمّالِ بقَدْرِ ما يُحيطُ بِعَمَلِهِم من المَحذوراتِ ، إذ ما من أحدٍ يميلُ إلى كَدِّ فِكْرِهِ على الدّوامِ خَشيةَ خَطَرِ يَتَوَقَّعُهُ لذلكَ كانت أرباحُ المُستحدّثينِ في المعاهدِ الجديدهِ غيرِ المعروفةِ - إلا قليلاً - أنزَعَ إلى الصُّعُودِ منها في المعاهدِ القديمةِ الموطَّدةِ الدّعائمِ

ومن العِللِ التي تُوجبُ مِثْلَ هذا الصُّعُودِ ما يَتَضَمَّنُهُ بعضُ الصنّاعاتِ أو الحِرَفِ مِنَ المِزَعِجاتِ الحِسيَّةِ أو

المعنوية: مثال ذلك أعمال الكنس أو كسح المراحيض
فإنَّ النَّاسَ لَا يَرْتَضُونَ بِهَا إِلَّا إِذَا كَانَتْ أَجُورُهُمْ أَوْ فَرَ
مَّمَا لَوْ اسْتُخْدِمُوا فِي حِرْفٍ أَنْظَفَ وَصَنَعَاتٍ أَمْثَلِ

كلُّ هذه الاستدراكات في محالها وتنطبق على جميع
المستحدثات، وأخصها التي تكون متفرعة عن صناعة
واحدة. على أن تسمية مكافأة المستحدث يجعل
الإدارة لا تنطبق على ما يليق لتلك المكافأة؛ إذ الفرق
الذي بينها وبين الجعل: أن الجعل أجرٌ يُحدِّد لصاحبه
ويصبح حقاً له متى أنجز عمله؛ وكذلك الوظيفة (المرتب)
فكلُّ مياومة أو مسابغة أو مشاهرة، تحقُّ لصاحبها،
مستخدماً كان أم عاملاً، من غير أن يؤثر فيها مؤثرون
لاحقٌ بها، حتى في حال الإفلاس، لأن تلك الأجور
تؤدَّى قبل ديون الدائنين

لا كتلك المكافأة التي يُسمونها بجعل الإدارة؛
فإنَّ أداءها موقوفٌ على انقضاء العام، ولا تصبح حقاً
نهائياً لربِّها إلا بعد أن يرفع حسابهُ السنوي ويثبت من

الجرّد أنّ الدّخْلَ أَرَبِيٌّ عَلَى الخَرْجِ .
فإِذَا تَبَيَّنَ مِنَ الجَرْدِ السَّنَوِيِّ مَا يُنَاقِضُ ذَلِكَ
فَالْمُسْتَحْدِثُ يَكُونُ قَدْ أَضَاعَ تَعَبَهُ فِي حَوْلِهِ وَخَرَجَ مِنْ
حَقِّهِ ؛ وَفِي خِلَالِ ذَلِكَ يَكُونُ العَمَالُ وَالْمَوْضِفُونَ قَدْ وَفُّوا
أَجُورَهُمْ . فَلَا يُقَالُ بَعْدَ هَذَا الفِرْقِ أَنَّ تَسْمِيَةَ تِلْكَ
المُكَافَأَةِ بِجَعْلِ الإِدَارَةِ مُوَافِقَةً لِلوَاقِعِ ؛ وَكَانَ الأَجْدَرُ
بِهَا أَنْ تُدْعَى بِالْعَوَضِ ، وَإِنْ كَانَ هَذَا العَوِضُ لَا يَصِيرُ
كَسَبًا لِصَاحِبِهِ ، مُسْتَصْنِعًا كَانَ أَمْ مُتَّجِرًا ، إِلاَّ بَعْدَ أَنْ
يَتَبَيَّنَ فِي فَذَلِكَ تَه (١) السَّنَوِيَّةِ أَنَّ الدَّخْلَ قَدْ أَنَافَ (٢) عَلَى
الخَرْجِ

فَالعُنْصُرَانِ الأَصْلِيَّانِ ، المَأْلُوفَانِ ، العَامَّانِ ، اللِّذَانِ
يَتَكَوَّنُ مِنْهُمَا رِبْحُ المُسْتَحْدِثِ : هُمَا العَوِضُ الَّذِي يُعْطَاهُ
فِي مُقَابَلَةِ المَحْدُورَاتِ الَّتِي يَتَعَرَّضُ لَهَا ، وَعَوِضٌ آخَرَ
يُعْطَاهُ فِي مُقَابَلَةِ مَا يُعَانِيهِ مِنْ تَعَبِ الجِسْمِ وَنَصَبِ الفِكْرِ

(١) تقريره السنوي

(٢) زاد

العنصرُ الخاصُّ الذي تنجمُ عنه الأرباحُ الكبرى

في الصناعةِ والتجارةِ

قد تنجمُ الأرباحُ الكبرى عن عنصرٍ كثيرٍ التبدُّلِ
والتغيُّرِ ، مُرتبِطٍ بالنُّبوغِ الاستثنائيِّ الذي ينبغُه بعضُ
المستحدِّثينَ

إذا بلغت المعارفُ الكُنْهِيَّةُ مبلغاً معلوماً ، وافقَ المجتمعُ
على ثمنٍ مُعيَّنٍ يُؤدِّيهِ لإحدى الصناعاتِ ، إزاءَ ما تقضي
لَهُ من الحاجاتِ ؛ وذلك الثمنُ يُعادلُ ما يتحتمُّ إنفاقُهُ على
اللُّوازمِ الماديَّةِ للاستِصْناعِ : من مثلِ فائدةِ رأسِ المالِ
واستهلاكِهِ ، وأجورِ العمالِ ، وجملةِ النفقةِ العامَّةِ ، وقدرِ
العروضِ الذي يُرتبُّ للمستحدثِ عمَّا يتجسَّمُهُ من المشقَّةِ
ويزكِّبُهُ من الخطرِ

غيرَ أَنَّهُ قد يتفقُ أن يقومَ بينَ المستحدِّثينَ واحدٌ ،
أو غيرُ واحدٍ ، فيتوصلَ إما بهِمَّتِهِ الماضِيَّةِ وحِدْقِهِ المتناهيِ
أو بتدقيقِهِ النَّظَرَ وإِعمالِهِ الفِطْنَةَ ، أو بإيجادهِ طريقةً غيرَ
مَسْبُوقَةٍ لِمِلاَءِمَةِ الصَّناعاتِ ، أو باختراعهِ الآلاتِ المُستجدَّةِ

أو باهتباله الفرص السائحة ، إلى خفض الثمن الأصلي
لمنتجاته عن الثمن الأصلي لأمثالها في المعاهد الأخرى ؛
فينخفض إذاً ثمن البيع وينتفع هو بكل الفرق أو بمعظم
الفرق الذي يكون بين سعره وسعر منافسيه

وربما يتأني الربح العظيم للمستحدث من كونه توصل
إلى بيع منتجات أكثر إتقاناً من منتجاتهم مع بقاء
السعر واحداً عنده وعند مناظريه ، فتروج بضاعته أيما
رواج

ذلك هو المنبع الأكبر للأرباح الصناعية : وملاكة
تقليل الثمن الأصلي في معهد إلى ما دون الثمن الأصلي في
نظرائه ؛ أو الحصول على منتجات أجود من منتجات
المزاحمين من غير زيادة في سعر البيع

من هاتين الحالتين ينبج التفاوت العظيم في أرباح
المستحدثين ، وبسببها قد تتفاقم تلك الأرباح إلى ما وراء
التصور ، بحيث أنه لو تسنى لأحدهم أن يمرض قطعة من
الكتان ، ويرخصها خمسين سنتياً عن أشباهها ، أو أن

يَسْتَخْرِجُ طَنًّا مِنَ الْحَدِيدِ، وَيُرْخِصُهُ خَمْسَةَ فَرَنَكَاتٍ عَنِ
أَمْثَالِهِ، مَعَ بَقَاءِ الصَّنْفَيْنِ عَلَى الصِّفَةِ الْمَالُوفَةِ فِيهِمَا،
لَأَصَابَ فَوْرًا مِنْ ذَلِكَ الْفَرْقِ الطَّفِيفِ مَكَايِبَ طَائِلَةً

الأرباحُ الاستثنائيةُ التي يُحْرِزُهَا بَعْضُ الْمَكَافِلِينَ
دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجَمْعَ قَدْ حَصَلَ
عَلَى نَفْعٍ عَظِيمٍ

الأرباحُ الاستثنائيةُ لَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجَمْعَ مَجْنِيٌّ عَلَيْهِ
بِهَا، بَلْ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَاسِبٌ؛ وَالْخَسَارَةُ الَّتِي تَلْحَقُ
بِالْمَلْتَزِمِ، لَا تَقْتَصِرُ عَلَيْهِ، بَلْ تَتَنَاوَلُ الْجَمْعَ : بِمَعْنَى أَنَّ
الْمُنْتَجَاتِ الَّتِي عُرِضَتْ عَلَيْهِ لَا تُعَادِلُ الْمَجْهُودَاتِ الَّتِي
بُدِّلتْ فِي سَبِيلِ إِيجَادِهَا

أَمَّا إِذَا ظَفَرَ الْمَلْتَزِمُ بِمَنْعِ طَائِلٍ، فَتَأْوِيلُهُ أَنَّ الْمَجْهُودَاتِ
الَّتِي بُدِّلتْ فِي مَعْبَدِهِ، أَوْ الطَّرَائِقَ الَّتِي ابْتَكَرَهَا، قَدْ
وَفَّتْ مِنْ مَطَالِبِ الْجَمْعِ بِمَا لَمْ تُوفِّ مَعَاهِدُ الْمُنَاطِرِينَ
هَذَا «بَسْرًا»، أَصَابَ مِنْ طَرِيقَتِهِ فِي الْفُولَادِ، خَمْسَةٌ

وعشرين أو ثلاثين مليون فرنك ، جزاءً لتقليله نفقات
صنعه ، فتلك الثروة لم ينتهبا من المجتمع انتهاباً ، ولكنه
أكسبه أضعافاً أضعافها بمستكشفاتهِ التي أرخصت ذلك
المعدن وعممت استعماله

دع هذا الرجل على سعة دائرته وامتداد شهرته وخذ
واحداً من مُستصنعي المحيكات أو الفلزات (الخردوات)
فقدر أنه بقوة هيمنته ، وبإلطف تأليفه بين الصناعات
وبحسب اختياره للمادة الأولى أو باستجداته خدمتها ،
تمكّن من إرخاص أثمان تلك الأصناف في معمله ، خمسين
سنتياً في المتر أو الكيلوغرام عن أثمان أمثالها في المعامل
الأخرى ؛ فهو إذن يستدرّ الأرباح استدراراً ويصبح من
الموسرين

أفيكون بكسبه هذا جالباً خسارةً على المجتمع ؟
كلاً... ولكنه في الغاية يحصل على ما بين السعيرين

من الفرق

إنما الغنم الكبرياء السعي إلى النجاح ، ولهذا تجد

أفاضل المكافلين الصناعيين ، على نشاطٍ مستمرٍ وعلى تنبُّهٍ
وحذرٍ : كلٌّ منهم يستنفد حيلَهُ في التغلبِ على مُناظريه ،
إمّا يجعله مُنتجاته أبداعَ إبتقاننا وأدعى إلى القبولِ ، أو
بخفضه أثمانها الأصلية عن أثمانِ مُساكلاتها

ولا سبيلَ له إلا باستيفاء هذين الشرطين أو أحدهما
للحصول على ما يطمعُ فيه من كبيرِ الفائدةِ

ينقسمُ حدقُ المكافلِ إلى قسمين : الكفاءةُ التجاريَّةُ
والكفاءةُ الصناعِيَّةُ

الكفاءةُ التجاريَّةُ تقومُ بإحسانِ البيعِ وإحسانِ الشراءِ
لا بالاختصارِ على العنايةِ والمضاءِ ، بل بإضافةِ الكياسةِ
والفطنةِ اليهما

فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَبْتَاعَ المَوادَّ الأولى من حيث تكون
أرخصَ وأجودَ ، وأن يتعرَّفَ ما لم يكن يعرفهُ من
أسوافها لعلَّ فيها ما هو خيرٌ له وأصلحُ ؛ ثمَّ أن يتحرَّى
لِنفاقِ بضاعتهِ أصلحَ الآناءِ وأمنحَ الأمكنةِ ، وأن
يَسْتَقْصِي عما كان يجهلهُ من الأسواقِ التي تروجُ فيها

سَلَمَهُ ، سِوَاكَ أكَانَتِ فِي الْبُلْدَانِ الْأَجْنِبِيَّةِ أَمْ بَيْنَ فِتْنَةٍ
جَدَّتْ عِنْدَهَا الْحَاجَةُ إِلَى بِنَاعَتِهِ

أَمَّا الْكِفَاءَةُ الصَّنَاعِيَّةُ : فَتَقُومُ بِأَنْ يَسْتَشْعِرَ الْمَلْتَزِمُ
مَطَالِبَ الْمَجْتَمَعِ ، وَيَقْدِرَ الثَّمَنَ الَّذِي يَرْضَى بِبَدْلِهِ فِي سَبِيلِ
قَضَائِهَا ؛ ثُمَّ بِأَنْ يُهَيِّئَ مَعْدَّاتِهِ لِإِخْرَاجِ أَشْيَاءٍ سَارَّةٍ لِلنَّاسِ
أَوْ نَافِعَةٍ لَهُمْ ، وَأَنْ يُنْظِمَ مَعَاهِدَهُ ، وَأَجْهَزَتَهُ ، وَعُمَالَهُ ،
وَيُقَسِّمَ الصَّنَاعَاتِ عَلَيْهِمْ ، وَيُدِيرَ خَرْجَهُ الْعَامَّ ، بِحَيْثُ
يَصِلُ إِلَى النَّتِيجَةِ الَّتِي يَتَوَخَّأُهَا ، وَقَدْ انْفَقَ عَلَيْهَا أَدْنَى
مَا يُنْفِقُ

الْعَبَثُ فِيمَا يَتَقَوَّلُهُ الْأَشْتِرَاكِيُونَ

عَلَى شَأْنِ الْمَلْتَزِمِ

وَضَحَّ مَا بَيْنَ شَأْنِ الْمَكَافِلِ عَلَى حَقِيقَتِهِ الَّتِي تَقَدَّمَ
وَصَفَّهَا وَبَيْنَ الشَّأْنِ الَّذِي يَنْسِبُهُ إِلَيْهِ (كَرَل مَرْكِس)
الْأَشْتِرَاكِيُّ الْأَلْمَانِيُّ ، إِذْ يُشَبِّهُهُ بِالنَّاطُورِ مَعَ أَنَّكَ لَوْ
جَمَعْتَ أَزْرَعَ نَوَاطِيرِ الْعَالَمِ وَجَعَلْتَهُمْ عَلَى رَأْسِ أَيْسَطِ
الصَّنَاعَاتِ لِأَفْضَوَابِهَا ، لَا مَحَالَةَ ، إِلَى الْإِفْلَاسِ

وإليك زعماً آخر يزعمه بعضُ الاشتراكيين الآخرين،
إذ يقولون إنَّ أرباحَ الملتزمِ تجي، عادةً من استشاره
بمنافع المستكشفاتِ والمختبراتِ العلميَّةِ ؛ وهذا قولٌ
ناهيك به من سخافته ، لأنه لو صحَّ لكانَ جميعُ الملتزمينَ
مفاجحينَ

والواقع أنَّ اثنينٍ منهم أو ثلاثةً في العشرة ،
يُفلسون ؛ وأنَّ خمسةً أو ستةً منهم لا يُدركون إلا ما
يتبَلَّغون به مع الاحتفاظِ برأسِ مالهم أو إنفاةِ شيءٍ عليه ؛
وأنَّ واحداً أو اثنين يُوفِّقانِ إلى المعنمِ الوفيرِ

لقد ذكرنا أنَّ الأرباحَ العظيمةَ تتأتَّى من انخفاضِ
الثمنِ الأصليِّ في مصنعٍ ، عمَّا هو عليه في أمثاله من
المصانعِ ؛ وتزيد هنا أنَّ ذلك الفرقَ يكون في الغالبِ وقتياً
مهدداً بِسرعةِ الزوالِ : لأنَّ المزاحمينَ الذين سبقهم أحدهم
لا يغفلون عنه بل يبحثون عن سببِ إفلاحه حتى يعرفوه
ويستخدموه . وهكذا يظلُّ الربحُ خيراً باعثٍ للنشاطِ
ومحركٍ للفطنة

فإذا كان الإفلاحُ الصناعيُّ عرضةً للزوال كما وصفنا
ولا يُستبقي إلا بيقظةِ الهمةِ ومَعونةِ الاختراعِ على الدوامِ ،
فانخفاضُ أسعارِ المنتجاتِ حيثُ تتوالى المستكشفاتُ إنما
ينجمُ من هذه الحالةِ : بحيثُ لا تلبثُ أن ترى الطَّنَّ من
من الفولاذِ قد هبطَ إلى مائةٍ وعشرين فرنكاً والطَّاقَ
من المنسوجِ القطنيِّ الرقيقِ إلى العشريِّ أو العشريِّ من
الثلثِ الذي كان عليه منذ قرن

أما الملتزمون الذين لا يتمكّنون من خفضِ الثمنِ
الأصليِّ أو إيجادِ منتجاتٍ يفضّلُ حديثها قديمها ، فلا
يظفرون من الربحِ إلا بما يوازي عوضَ المحذوراتِ
وفائدةِ رأسِ المالِ ثمَّ يدع ما يتيسَّرُ من المكافأةِ لوليِّ
الإدارةِ

ومن هذا تتبيّنُ السِّرُّ في كونِ الصناعاتِ القديمةِ
المعروفةِ الموطّدةِ ، تُؤثني من الأرباحِ شيئاً طفيفاً في
جنبِ ما تُؤثنيه منها الصناعاتُ الجديدةُ المجهولةُ
فربحُ الملتزم غيرُ مُتأتٍ إذ من خسارةٍ تقعُ على العاملِ

أو على الشَّارَى بل هو مُرْتَبِطٌ بِمَهَارَةِ صَاحِبِهِ . لهذا كانت
مَكَاسِبُ الشَّرَكَاتِ المِسَاهَمَةِ ، التي يَتَوَزَّعُ فِيهَا اجْتِهَادُ
المُتَزِمِ بَيْنَ أُلُوفٍ مِنَ الأَفْرَادِ ، لا تُعَادِلُ مَكَاسِبَ
المُتَزِمَاتِ التي يَقتصرُ إِحْسَانُ صَاحِبِهَا عَلَى إِدَارَتِهَا

اتجاه أرباح المتزمين الى التناقص

تَنَزَعُ أَرْبَاحُ المُتَزِمِينَ فِي الأَقْطَارِ التي تَقَادَمَتِ مَدِينَتِهَا
إِلَى الأَنْخِفَاضِ التَّدرِيجِيِّ ؛ كما يَنزَعُ إِلَيْهِ سَعْرُ الفَائِدَةِ ،
فَيَتَنَاقَصُ بِتَنَاقُصِهِ عَدَدُ الدَّخْلِيِّينَ المُتَفَرِّغِينَ

وإِذَا كَانَتِ المَدِينَةُ الآنَ تُعَلِّي مِنْ قَدْرِ المُسْتَصْنِعِينَ
والمُتَجَرِّينَ ، فَيَنمو سَوَادُهُمْ وَيَشْتَدُّ تَنَافُسُهُمْ ؛ وَكَانَ انْتِشَارُ
العِلْمِ يعمِّمُ بَيْنَ النَّاسِ المَعَارِفَ العَقْلِيَّةَ وَالشَّرَائِطَ الخَلْقِيَّةَ
المَطْلُوبَةَ لِإِدَارَةِ المُتَاجِرِ والمُصَنَّعِ تَنَاقَصَتْ مَحذُورَاتُ هَذِهِ
الأَعْمَالِ بِقَدْرِ مَا أَصْبَحَتِ الأَسْوَاقُ كُلُّهَا مَعْرُوفَةً وَالطَّرَائِقُ
المُسْتَجَدَّةُ كُلُّهَا مَأْلُوفَةً ؛ وَبِقَدْرِ مَا تَعَدَّرَ إِحْدَاثُ مُتَزِمَاتِ
جَدِيدَةٍ لِإِيجَادِ أَشْيَاءٍ غَيْرِ مُسْبُوقَةٍ

فجاء من ذلك أن الأرباح التي كانت في الأزمنة
السالفة لا تقع في الصناعات الشائعة دون عشرة أو خمسة
عشر أو عشرين في المائة، هبطت إلى ستة أو ثمانية أو
تسعة في المائة



الفصل السادس

حِصَّةُ الْعَامِلِ فِي التَّوْزِيعِ - الْأَجْرُ - أَنْوَاعُهُ -
مُشَاوَرَةُ الْأَرْبَاحِ

ماهية الأجر وشيوعه - تولده من طبيعة الاشياء - منافع المعاقدة على
الأجر لكل من العامل والملتزم - تمدد أنواع هذه المعاقدة -
الأجر المتزايد - أمثلة من الأجور الراقية - الأسباب التي
يبنى عليها مقدار الربح - مناسبة الأجر لانتاج عمل
العامل - تأثير عدد السكان في سعر الأجور -
اعتراض الاشتراكيين على هذا النوع من
المعاقدة - نظام مشاورة الأرباح -
العلل المانعة من تعميم هذا النظام
بواعث اختلاف الأجور
تبعا للحرف

ماهية الأجر وشيوعه

لكل عامل حصة يؤدّيها في الإنتاج
تلك الحصة تمثّلها في العادة مكافأة يتفق عليها
مقدّما ، وتكون نسبية إما إلى عدد الساعات والأيام
التي يُنجز فيها العمل ، أو المقادير التي يسعها صنعها فيها :

سواءً أكانت تلك المقادير عدداً معلوماً من أمتار الخيط
المنزول أو القطن المنسوج أم مقداراً معيناً من أطنان
الفحم الحجري المستخرج في زمنٍ محدودٍ
تلك المكافأة بما ذكرناه لها من المستلزمات تُدعى
الأجر

هذا الضربُ من الجزاء لا ينطبقُ على العملِ اليدويِّ
دونَ سواه ، بل يشملُ معظمَ الحرفِ الإنسانيَّةِ ولا
نستثنى الحرفَ الحرَّةَ

المستخدمُ يجرى عليه رزقهُ مُسَابِغَةً ، أو مُشَاهِرَةً أو
مُسَانِهَةً ، أو على أى ترتيبٍ سبق التراضى به ؛ والطبيبُ
يُقَدِّرُ لَهُ حَقَّهُ بِعَدَدِ عِيَادَاتِهِ ؛ والكاتبُ يُعْطَى قِيَمَةً سَطْرٍ
سَطْرٍ مِمَّا يُحَرَّرُهُ ؛ والمدرسُ يُعَيَّنُ لَهُ فِي الْغَالِبِ بَدَلٌ عَلَى
كُلِّ جَاسَةٍ يَجْلِسُهَا إِلَى تَلْمِيذِهِ أَوْ سَاعَةٍ يَتَفَرَّغُ لَهُ فِيهَا
لَيْسَ فِي مُعَاقِدَاتِ النَّاسِ مَا هُوَ أَعْمُ شُيُوعاً وَأَكْثَرُ
فُرُوعاً مِنَ الْأَجْرِ أَى الْجِزَاءِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ ، إِمَّا فِي
مُقَابَلَةٍ مَا يُقْضَى مِنَ الْوَقْتِ فِي الْعَمَلِ ، أَوْ فِي مُقَابَلَةٍ

القَدَرِ الَّذِي يُنَجِّزُ مِنَ الْعَمَلِ وَيُدْفَعُ إِلَى طَالِبِهِ ؛ فَهُوَ
لَا يَخْلُو مِنْهُ نَوْعٌ مِنَ الْحَرْفِ وَلَا مَصْرٌ مِنَ الْأَمْصَارِ كَمَا
لَمْ يَخْلُ مِنْهُ دَهْرٌ مِنَ الْأَدْهَارِ ؛ وَهَذَا لَا يُشَبَّهُ بِهِ غَيْرُهُ
مِنْ ضُرُوبِ الْمَعَاقِدَاتِ مِنْ جِهَةِ الْإِنْتِشَارِ وَالتَّداوُلِ
عَلَى أَنَّ الْأَجْرَ هُوَ الْحِظُّ الَّذِي قَسِمَ لِلسَّوَادِ الْأَعْظَمِ
مِنَ النَّاسِ ؛ وَلَعَلَّ مَنْ يُنْعَمُ النَّظَرَ ، يَجِدُ أَنَّ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ
الْأَهْلِينَ فِي فِرْنَسَا أَوْ أَرْبَعَةَ أَخْمَاسِهِمْ مِمَّنْ يُؤَجَّرُونَ

تَوْلَدُ الْأَجْرُ مِنْ طَبِيعَةِ الْأَشْيَاءِ

لِنَبْحَثُ فِي مُكَوِّنَاتِ الْأَجْرِ وَنَتَطَلَّعُ إِلَى مَنْشَأِهِ
وَمَا هَيْتِهِ

الْأَجْرُ ، وَمِثْلُهُ فَائِدَةُ رَأْسِ الْمَالِ ، عِبَارَةٌ عَنْ عُنْصَرَيْنِ
فِي شَرِكَةِ مُضَارَبَةٍ

يَهُمُّ مَكَافِلُ بِتَشْيِيدِ مَنْسَجٍ أَوْ بِإِدَارَتِهِ فَيَبْحَثُ عَنْ
بَنَائِنِ أَوْ عَنْ نَسَاجِينِ ، وَيَتَقَدُّ مُمَوَّلٌ أَنَّهُ عَثَرَ عَلَى
مَنْجَمٍ لِلْفَحْمِ الْحَجْرِيِّ ، فَيَبْحَثُ عَنْ فَحَّامِينَ لِاسْتِخْرَاجِهِ ؛

ويظنُّ أحدُ المالكينَ أنَّ حقَّه في جهةٍ كذا يصلحُ
ان يكونَ كَرَمًا ، فيبحثُ عن كَرَامينَ لِعَرَسِهِ ، غيرَ
خاشٍ بأسِ آفاتِ الكرومِ لثِقَتِهِ بما أعدَّهُ من الأدويةِ
لِمَقَاتِلَتِهَا

فأيُّ جزاءٍ يعرضُهُ كلُّ من أولئك الثلاثةِ على العمَّالِ
الذين يتطلَّبهم لشأنه ؟

هنا يتبيَّن أنَّ الأجرَ يتعيَّنُ بطبيعةِ الأشياءِ . فلا
يُقالُ إذنُ إنَّ تعاوُنَ المستحدِّثِ والعمَّالِ في إحدى
الحالاتِ التي عدَّدناها إنما هو شركةٌ بسيطةٌ : إذ الشركةُ
البسيطةُ بين هذينَ الفريقينَ تستحيلُ في أكثرِ الأمرِ ،
ولا سيَّما تلكَ الحالاتُ التي اجتزأنا بذكرها عن ذكرِ
مالا يكادُ يُحصَى من نظائرها في المشروعاتِ المتجدِّدةِ

كلَّ يومٍ
أمَّا العِلالُ التي تمنعُ من تحقُّقِ تلكِ الشركةِ البسيطةِ
فثلاثٌ :

١ - أنَّ العاملَ ، في الغالبِ ، لا ذخيرةَ له فلا

يستطيع مُصَابِرَةٌ^(١) النَّتِيجَةَ الَّتِي تَقَعُ إِلَيْهِ ، إِذْ قَدْ تَنْقُضِي
شُهُورٌ طَوَالَ قَبْلِ أَنْ يَتِمَّ تَشْيِيدُ الْمَعْمَلِ ، ثُمَّ سَنَوَاتٌ طَوَالَ
قَبْلِ أَنْ يَكْمُلَ اسْتِعْدَادُهُ وَتَتَوَافَرَ لَدَيْهِ أَرْبَاحُ الْمَنْجَمِ
لَا يَخْرُجُ الْفَحْمُ إِلَّا بَعْدَ الشَّرُوعِ فِي التَّنْقِيبِ بِأَرْبَعَةِ
أَعْوَامٍ ؛ وَالكَرْمَةُ لَا تُعْطَى أَكْلَهَا إِلَّا فِي مِثْلِ هَذَا الْأَجَلِ ؛
وَخِلَالَ ذَلِكَ تُنْفَقُ النِّفَقَاتُ وَلَا تَرِدُ الْمَوَارِدُ
فَالْعَامِلُ ، وَلَهُ مِنَ الْحَاجَاتِ الْمَعْجَلَةِ مَا لَا يَصْبِرُ عَنْهُ ،
لَا يُطِيقُ الْإِنْتِظَارَ زَمَنًا مَدِيدًا . وَلَوْ قَدَّرْنَا أَنَّ الْمَعْمَلَ
مُدَارٌ ، وَأَنَّ الْكَرْمَةَ مُشْمِرَةٌ ، لَوَجَبَ التَّرِيثُ شَهْرًا حَتَّى
تَقَى الْمُنْتَجَاتُ بِمَا سَلَفَ مِنَ الْخَرْجِ ؛ وَلَا يَسَعُ الْعَامِلَ
الْإِمْهَالُ فِي جَزَائِهِ إِلَى هَذَا الْحَدِّ .

ذَلِكَ أَوَّلُ حَائِلٍ ذِي بَالٍ يَحْوِلُ دُونَ الشَّرِكَةِ الْبَسِيطَةِ

بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَلْزَمِ

٢ - الْحَائِلُ الثَّانِي دُونَهَا : مَا قَدْ يُصِيبُ الْمَشْرُوعَ

مِنَ الْخَسَارَةِ

(١) صَابِرَةٌ أَي غَالِبَةٌ فِي الصَّبْرِ

ذلك المشروع لم ينتكره العامل ، ويندرُ كلَّ النِّدْوَرِ
أن يكون كُفُوًا لِابْتِكَارِهِ أَوْ مُرَاقِبَتِهِ . فَإِذَا كَانَ الْمَشْرُوعُ
مَنْسُجَ فِطْنٍ ، لَمْ يَعْرِفِ الْعَامِلُ أَيْ ذَلِكَ الْمَنْسُجِ فِي مَوْضِعٍ
صَالِحٍ لِيَتَّارَ لَهُ مِنْهُ ، أَمْ صَالِحٍ لِيَتَنَفَّقَ مَنَّجَاتُهُ فِيهِ
وَإِذَا كَانَ مَنَّجَمًا لَمْ يَعْرِفِ أَفِيهِ فِخْمٌ سَهْلُ الْاسْتِخْرَاجِ
مَيْسُورٌ الْوَسْقِ ؛ وَإِذَا كَانَ كَرَمًا ، لَمْ يَعْرِفِ أَرْجَى وَقَابَتُهُ
مِنَ الْآفَاتِ أَمْ يُرْجَى أَنْ يَكُونَ لِلخَمْرِ ثَمَنٌ فِيهِ وَقَابُ
كُلِّ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ يَجْهَلُهَا الْعَامِلُ وَلَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ
يَعْلَمَهَا ؛ فَلِهَذَا يَحِقُّ لَهُ أَنْ يَخْشَى عَوَاقِبَ الْمَشْرُوعِ كَمَا يَحِقُّ
لَهُ أَلَّا يَسْتَنِيمَ إِلَى الْأَمَالِ فِيهِ وَيَنْوِطَ جِزَاءَ تَعْبِهِ بِنَتِيجَةِ
مَشْكُوكٍ فِيهَا بَعِيدَةِ الْأَجَلِ

٣ — الحائل الثالث : أنَّ خِدْمَةَ الْعَامِلِ فِي الْمَشْرُوعِ ،
خِدْمَةٌ مُعَيَّنَةٌ مُتَمَاثِلَةٌ ، سَهْلَةٌ الْمَعَايِرَةِ وَالتَّقْدِيرِ ، لَا تَخْرُجُ
عَنْ كَوْنِهَا إِمَّا مَفْعُولًا مَعْلُومًا مِنْ مَفَاعِيلِ الْقُدْرَةِ الْعَمَلِيَّةِ ؛
أَوْ نَتِيجَةً مَعْلُومَةً مِنْ نَتَائِجِ تِلْكَ الْقُدْرَةِ : كَجَرْفِ عِشْرِينَ
مِترًا مِنَ الْأَرْضِ فِي الْيَوْمِ ، أَوْ نَقْلِ ثَلَاثَةِ أمتارٍ مِنَ الْأَتْرِبَةِ ،

أو إنجاز مترين من النسيج أو إخراج طنين من الفحم
فللعامل في مقابلة هذه المعاونة المحدودة المعينة ،
حق الحصول على مكافأة ثابتة ، متفق عليها من قبل ،
لا يَنزاع فيها أيًّا كان مصير المشروع مما لا علم له به
إن كان المكافئ قد هباً مشروعاً الصناعي أو الزراعي
على أنفع مثال ، فلنفسه ، وإن كان قد أخطأ الرأي أو
الحساب فعليها : لا يتحمل العامل شيئاً من سوء العقبى ،
وأجره مؤدَّى في كلِّ حال

كذلك إذا أفلس الملتزم : فإنَّ شركاءه يفقدون
حصصهم من رأس المال ودائنيه يخسرون بعض أموالهم ؛
سوى العامل فإنه ممتاز يتناول أجره قبل الآخرين
وهذا إنصاف لا إحسان : لأنَّ طبيعة الخدمة
المحدودة المعينة التي أدَّأها ، تقتضى إيفاء قدرها أولاً ؛
ولأنه لم يُستشر في المشروع ولم يُد فيه حكماً ، فما عليه أن
يأخذ بنصيب من تبعاته

مزايا المعاقدة على الأجر، لكل من
العاملِ والمُلتزمِ.

للعاملِ مزيَّتَانِ مِنَ الأجرِ : اجتنابهُ ما يجهلهُ من
مغيبَةِ الإنتاجِ ، وتمكّنهُ من قضاءِ حاجاتهِ لوقتها من غيرِ
نظرةٍ^(١) إلى الأجلِ الذي تُعلمُ فيه العُقبى
الأصلِ في الأجرِ أن يُودَى يوماً بيومٍ ؛ وإلّا
فأسبوعاً بأسبوعٍ ؛ وإلّا ففي كلِّ أسبوعينِ أبعدُ ما يُوجَلُ ؛
فإن جعلَ مشاهرةً ، ولم يتسلفِ العاملُ منه شيئاً فقد
أفسدَ موضوعهُ

أما المستحدثُ فأكبرُ مزيةٍ للأجرِ بالنسبةِ إليه أن
يكونَ طليقَ اليدينِ في إدارتهِ ، إذ ليسَ لأحدٍ من
مروؤوسيه أن يُناقشهُ في الضارِّ والنافعِ من شأنه ، بل
هو يفعلُ ما تُوحيه إليه معارفُهُ ومهارتهُ ؛ وإذا أمرهم أمراً
أمضوه ، وإن لم يتصوّبوه ، فيتسقى له بذلك تقدّمُ

(١) النظرة - الإهمال

مشروعهِ ، بلا عائقٍ يَعُوقُهُ ، من سَبَقِ الأوهامِ وتَشَبُّثِ
العوامِّ

يَتَّفَقُ للعمالِ أحياناً أن يودُّوا لو كانت بينهم وبين
أربابِ المشروعِ مشاركةً بسيطةً ؛ على أن هذه المشاركة
مُستَحِيلَةٌ لِمَا يَنبَاهُ من الأسبابِ . دَعَى أن العَدْلَ يَقْضِي
بأن نتائِجَ المشروعِ ، مكسباً كانت أم خسارةً ، ترجعُ
بعدَ اطِّراحِ النفقاتِ العاديَّةِ منها ، إلى الملتزمِ أو عليه
دون سواه ؛ لأنَّ العمالَ لم تكن لهم يدٌ في ابتكارِهِ ؛
ولأنَّ التَّائِجَ — حَسَنَتْ أم ساءت — إنما جاءت من
تذيرِهِ وتذريبِهِ لا منهم ؛ فهي إما مكافأةٌ حَذَقَهُ وَهَمَّتَهُ ،
وإما عقوبةٌ خَطَلَهُ وَتَقَاعَسَهُ

غيرَ أنه إذا اتَّفَقَ للعمالِ مثلُ هذا التَّمَنَّى في بعضِ
الآناءِ ، فهُم ولا شكَّ في أكثرِها جُدِّراءُ بأن يُهَيِّتُوا
أنفُسَهُم ، لأنَّهم ما جُورون وليسوا بِشُرَكَاءَ : فلقد بُنِيَ ، بين
سنتي ١٨٧٩ و ١٨٨٥ نحو عشرة آلافِ يَنْتِ في باريس ؛
وكان كِرَاءُ البِنَاءِ ، أو النَّجَّارِ ، أو المَسْقِفِ ، من سبعة

فرنكاتٍ إلى تسعةٍ في اليومِ ، وربما بلغَ إلى أربعة عشرَ
فرنكاً

أما ملتزموها فكانوا عشرةً : أفلسَ منهم تسعةٌ أو
انتهوا إلى التصفية؛ وخسرت المصاريفُ نصفَ ما أقرضتهم
من أموالها ؛ إلا العمالَ فكانوا راجحين

ولو شئنا لعددنا الأمثالَ لكن حسبنا منها ما جرى
لأوّل من استصنعوا الرياشَ النفيسَ في باريس ، فإنهم
اضطروا من سنة ١٨٨٠ إلى سنة ١٨٨٧ إلى تصفية
تجارتهم خاسرين ، على حين أن صنّاعهم كانوا يُنقدون
أجورهم على الولاة ، ومبلغها من سبعة فرنكاتٍ إلى عشرة
فرنكاتٍ لكلٍ منهم

فالأجرُ عقدٌ مبناهُ حرّيةُ التعاقدين ، وهو بذلك
ينطبق على طبيعة الأشياء :

الرجلُ الذي يبتكرُ أمراً مرتيناً بصروفِ الدهرِ ،
ترتهنُ مكافأتهُ بالتصارييف ، ولا تتحققُ إلا بعدَ سفورِ
النتيجةِ من غياهِبِ الغيبِ والريبِ

أَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي يُعَاوَنُ مُعَاوَنَةً مُقَدَّرَةً مَحْدُودَةً
طَوَّعِيَّةً قَابِلَةً لِلْمُعَايَرَةِ وَالْقِيَاسِ - سِوَا بَعْدِ سَاعَاتِهَا أَمْ
بَعْدِ الْقِطْعِ الْمَصْنُوعَةِ - فَمِنْهَا يَتَنَاوَلُ جَزَاءَهُ عَاجِلًا بِلَا
مُشَاحَّةٍ وَلَا نَظْرَةٍ إِلَى الْعُقْبَى

مرونة عقد الأجر، وبعض أنواعه

فِي الْأَجْرِ، وَهُوَ أَقْرَبُ الْعُقُودِ إِلَى الطَّبِيعَةِ وَأَكْثَرُهَا
شِوَعًا فِي الْمَعَامَلَةِ، مُرُونَةٌ تَصْلِحُهُ لِمَا شَاءَ اللَّهُ مِنَ الضَّرُوبِ
أَوَّلُ هَذِهِ الضَّرُوبِ وَأَبْسَلُهَا (١) هُوَ الْأَجْرُ عَلَى
الْيَوْمِ أَوْ عَلَى السَّاعَةِ: وَمَنْ لَوَّازِمِهِ إِمَّا طَهَارَةُ الدِّمَةِ مِنْ
قَبْلِ الْخَادِمِ، وَإِمَّا الْهَيْمَنَةُ الْبَقِيظَةُ مِنْ قَبْلِ الْمَخْدُومِ
عَلَى أَنْ الْأَكْثَرِينَ فِي هَذَا الْعَصْرِ يَمِيلُونَ إِلَى اسْتِبْدَالِ
غَيْرِهِ بِهِ مِمَّا يُسْتَطَاعُ مَعَهُ تَقْوِيمُ عَزِيمَةِ الْعَامِلِ بِقِيَمَتِهَا الْحَقَّةِ؛
وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ هَذَا الْمِيلِ فَإِنَّ الْأَجْرَ عَلَى الْيَوْمِ أَوْ عَلَى
السَّاعَةِ مِمَّا لَا يُسْتَفْنَى عَنْهُ فِي بَعْضِ الْحِرَافِ: مِنْ مِثْلِ التِّي

(١) أبسلا - أي أبسطها

لا يسهلُ فيها تقويمُ العملِ ؛ أو التي تكثُرُ فيها الصعوباتُ
والطَوَارِئُ ؛ أو التي يُنظرُ فيها إلى الكَيْفِيَّةِ لا إلى الكَمِيَّةِ
ثمَّ جاءَ ترتيبُ الأجرِ على المقدارِ الذي يُعملُ ، فكانَ
الضَّرْبُ الثاني وفيهِ رُقيٌّ عن الأوَّلِ . يُعطى الرَّجُلُ فيه
جُعَلُهُ عن كذا من الخيطِ يَغزِلُهُ ، أو كذا من الجوخِ يَنسُجُهُ ،
أو كذا من الحديدِ أو الفحمِ يُخرِجُهُ ، أو كذا من الأرضِ
يَنقبُهُ ، أو كذا من الحقلِ يَحصدُهُ أو يجمعُ غَلَّتَهُ
طريقةٌ فيها من العدلِ ما ليسَ في غيرها حيثُ يُمكن
السَّيرُ عليها ؛ لأنها تُقرُّ لكلِّ ذِي تَعَبٍ نِصَابَهُ وتُقَيِّضُ
لِلوَهينِ ^(١) أن يتوفَّرَ على غيرِ السَّيْطَرَةِ ؛ إلا أنها تستدعي
أموراً لا يتمُّ الإنصافُ إلا بها : كأن تكونَ صعوبةُ العملِ
واحدةً ، وألَّا يَخْتَلِفَ المجهودُ الذي يقتضيه إنجازُ كلِّ
قطعةٍ من قطعِهِ ؛ وأن تكونَ الأشياءُ المطلوبةُ مُتَشَابِهَةً
أو طَافِيَةً الفروقِ . لهذا كانَ الأجرُ على القَدَرِ ، أَفْضَلَ

(١) الوهين والوليُّ للمدير أياً كانَ العملُ الذي يرأسُهُ

طريقةٍ تَتَّبَعُ فِي الصِّنَاعَةِ التَّحْوِيلِيَّةِ
عَلَى أَنَّ أَنْاسًا مِنْ أَهْلِ الصِّنَاعَةِ الصُّغْرَى يَجْرُونَ
عَلَيْهَا وَرُبَّمَا بَدَأَ لَهَا أَثَرٌ فِي أَوْلِيَّاتِ الزَّرَاعَةِ الْكُبْرَى

الأجرُ النَّامِي

بَعْدَ الضَّرِيئِينَ الَّذِينَ أَجْمَلْنَا الْكَلَامَ عَلَيْهِمَا جَدًّا
تَحْسِينٌ فِي الْأَجْرِ : بَأَنَّ عِيْنَتَ جَائِزَةٍ لِكُلِّ مَنْ صَنَعَ
مَزِيدًا عَنِ الْقَدْرِ الْمَطْلُوبِ مِنْهُ فِي وَقْتٍ مَعْلُومٍ . مِثَالُهُ أَنَّ
الْعَامِلَةَ الْمَاهِرَةَ فِي مَنْسَجٍ تُنْجِزُ ثَمَانِيَةَ طَاقَاتٍ فِي كُلِّ
أُسْبُوعَيْنِ ، أَجْرُ كُلِّ طَاقٍ مِنْهَا خَمْسَةُ فَرَنْكَاتٍ ،
فَبِمُقْتَضَى هَذَا التَّحْسِينِ إِذَا جَاءَتِ الْعَامِلَةُ الْمَذْكُورَةُ ، آخِرَ
أُسْبُوعِيهَا بِتِسْعَةِ طَاقَاتٍ ، جُعِلَ لَهَا ثَلَاثَةُ فَرَنْكَاتٍ عِلَاوَةً

عَلَى الطَّاقِ الْعَاشِرِ

هَذِهِ الطَّرِيقَةُ مِمَّا يَجُوزُ اسْتِخْدَامُهَا فِي الْمَصَاهِرِ وَسَائِرِ
الْمَصَانِعِ وَلَيْسَتْ خَصِيصَةً بِالْمَنْسَجِ ، وَالْأَجْرُ الْمَبْنِيُّ عَلَيْهَا
هُوَ الَّذِي سَمِيَتْهُ بِالْأَجْرِ النَّامِي : وَعِلَّةُ وُجُودِهِ أَنَّهُ بِقَدْرِ مَا

يزداد الإنتاج في زمنٍ محدودٍ تتناقصُ النفقاتُ العامةُ من
إجارةٍ ورَقابةٍ وفائدةٍ لرأس المالِ على تناسبٍ مع كلِّ
قطعةٍ منتجةٍ ؛ فيسوغُ للعاملِ إذاً أن يأخذَ بحظِّه من
الفرقِ المكتسوبِ من تقصانِ النفقاتِ العامةِ

أمثلةٌ آخرُ من الأجورِ الناميةِ

يُجازُ العاملُ في أحوالٍ جَمَّةٍ على حرصه من السَّرَفِ
في المادَّةِ الأولى وتقليله من فضولها . فالوَقَادُ أو السَّوَّاقُ
الذي تُطلبُ منه قُوَّةٌ معلومةٌ ويُعطىها مع الإبقاء على شيءٍ
من الفحمِ المقدورِ لتلك القُوَّةِ ، يُمنحُ جائزةً نسبيةً إلى
ما أبقى عليه

يَجوزُ أيضاً في هذا الضربِ من الأجرِ أن يُدرَجَ
الجزاءُ على نسبةِ ثمنِ المبيعاتِ : بحيثُ إذا كان ثمنُ الشيءِ
فرنكاً مثلاً جعلَ للعاملِ خمسةً في المائةِ من كلِّ علاوةٍ
على هذا الثمنِ

وبهذهِ الوسيلةِ يُحمَلُ الصانعُ على الإقتانِ مع

الإكثار، ويُحْدَى على الاهتمامِ بِنِجَاحِ صِنَاعَتِهِ
كَمَا أَنَّهُ يَجُوزُ فِي هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الأَجْرِ تَرْتِيبُهُ، بِوَجْهِ
حِسَابِيٍّ عَامٍّ، عَلَى ثَمَنِ المَتَجَّاتِ : وَهَذَا مَا يُسَمَّوْنَهُ
بِالسَّلْمِ المَتَحَرِّكَةِ : لَا يَعْنُونَ بِهِ جَائِزَةً تُمْنَعُ عَلَى ثَمَنِ الشَّيْءِ
وَقَدْ يَبِيعُ بِمَا وَرَاءَ حَدِّهِ ؛ بَلْ يَعْنُونَ بِهِ الأَرْتِبَاطَ الوَثِيقَ
المَطْلُوقَ مِنْ كُلِّ قَيْدٍ بَيْنَ الأَجْرِ وَبَيْنَ السَّعْرِ أَيًّا كَانَ
مِثَالُهُ مَا هُوَ جَارٍ فِي المَصَاهِرِ الحَدِيدِيَّةِ وَالمِنَاجِمِ
الفَحْمِيَّةِ بِشَمَالِ إنْجِلْتَرَا، حَيْثُ يَتَّفَقُ المِصْنَعُونَ وَالصَّنَاعُ
عَلَى شَرَايِطَ مُقْتَضَاهَا أَنَّهُ إِذَا بَاعَ طَنْ الفَحْمِ بِسِتَّةِ فَرَنَكَاتٍ
كَانَ نَصِيبُ العَامِلِ الَّذِي اسْتَخْرَجَهُ ثَلَاثَةَ فَرَنَكَاتٍ مِنْ
الثَمَنِ، وَإِذَا بَاعَ بِسَبْعَةِ فَرَنَكَاتٍ كَانَ نَصِيبُ العَامِلِ ثَلَاثَةَ
فَرَنَكَاتٍ وَسِتِّينَ سَنْتِيمًا، وَإِذَا بَاعَ بِثَمَانِيَةِ فَرَنَكَاتٍ كَانَ
نَصِيبُ العَامِلِ أَرْبَعَةَ فَرَنَكَاتٍ وَخَمْسَةَ وَعِشْرِينَ سَنْتِيمًا الخ
عَلَى أَنَّ لِهَذِهِ الطَّرِيقَةَ مَزِيَّةً : وَهِيَ أَنَّ تَمْنَعَ المِنَازَعَاتُ
المَتَكَرِّرَةَ بَيْنَ الرُّؤَسَاءِ وَمَرُؤُسِيهِمْ
كَذَلِكَ يَقْبَلُ عَقْدُ الأَجْرِ أَنْ يُكَيَّفَ كَيْفِيَّاتٍ أُخْرَى

لا يُدرِكها الحصرُ لِمُرُونتهِ وَلِكَوْنِهِ العَقْدَ الأساسيَّ
النَّمَطِيَّ^(١)، الذي يَدُورُ على مَحْوَرِهِ عَالَمُ العَمَلِ ، والذي
لِوَلَاةِ لاسْتِحْالِ وُجُودِ المُنْتَجَاتِ التي تَتَطَلَّبُ جُمُوعاً غَافِرَةً
مِنَ الأَعْوَانِ ، لِجَهْلِ كُلِّ مَنَّهُم على أَيِّ شَيْءٍ يَعْتَمِدُ في
رِزْقِهِ ، وَكَيْفَ يَقْضِي حَاجَاتِهِ اليَوْمِيَّةَ ، رِيثَمَا يَتَبَيَّنُ الرِّبْحُ
مِنَ الخَسَارَةِ في مَالِ المِكَافَلَةِ التي يَخْدُمُونَهَا

الأسباب التي يُبنى عليها سعر الأجر

ما الذي يُعَيِّنُ سَعْرَ الأَجْرِ ؟ ما الأَحْوَالُ التي تُعَدِّلُهُ
تَبَعاً لِلْمَكَانِ وَالزَّمَانِ وَالْحَرِيفَةِ ؟

تَفَرَّعتْ مِن هَذِهِ القَاعِدَةِ مَذَاهِبُ شَتَّى

أَمَّا القَاعِدَةُ العَامَّةُ فَهِيَ أَنَّ الأَجْرَ كَسَائِرِ الأَثْمَانِ ،
تُعَيِّنُهُ السَّنَةُ الكُبْرَى : سُنَّةُ العَرَضِ وَالطَّلَبِ . بِمَعْنَى أَنَّهُ
حَيْثُمَا تَكَثَّرَ رُؤُوسُ الأَمْوَالِ وَتَقَلَّ العَمَالُ ، تَرْتَفِعُ الأَجُورُ ؛

(١) نسبة الى نمط وهو المثال أو النموذج

وحيثما تَقَلُّ رُؤُوسُ الأُمُوالِ وتكثرُ العَمالُ ، تَنخَفِضُ
الأجورُ

من هُنَا يُسْتَخَلَصُ أَنَّ وَفَرَةَ رُؤُوسِ الأُمُوالِ فِي
مِصْلَحَةِ العَمالِ ، وَأَنَّ وَفَرَةَ السَّكَّانِ فِي غَيْرِ مِصْلَحَتِهِمْ
حَقِيقَةٌ شَامِلَةٌ لَا تَحْتَمِلُ المُشَاحَّةَ ، إِلَّا أَنَّ بِجَانِبِهَا
مَحَلًّا لِلتَّعَمُّقِ فِي تَحَرِّيِ الأَسْبَابِ الَّتِي تَنفَعِلُ بِهَا الأَجُورُ
زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ مَا يُعَوِّزُ العَامِلِينَ لِتَقْوِيمِ أَوْدِهِ وَكِفَالَةِ
أَهْلِهِ ، هُوَ الحُكْمُ الَّذِي يَنْزِلُ عَلَيْهِ الأَجْرُ وَيَعْرِفُ عِنْدُنَا
بِالأَجْرِ الطَّبِيعِيِّ

عَلَى أَنَّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ الحَدُّ الأَدْنَى الَّذِي لَا يَنْحَطُّ عَنْهُ
الأَجْرُ إِلَّا فِي آوَنَةٍ قَاصِرَةٍ . ثُمَّ زَعَمُوا أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلأَجْرِ
أَنْ يَرْتَفَعَ ارْتِفَاعًا ثَابِتًا عَمَّا سَمَّوْهُ بِالنَّفَقَةِ الحَافِظَةِ للعَامِلِ
وَأَسْرَتِهِ : مَخَافَةَ أَنْ يَنْدَفِعَ مَعَ الرِّخَاءِ إِلَى التَّزَوُّجِ قَبْلَ
الأَوَانِ ، فَيَكْثُرُ نَسْلُهُ ، وَيَنموَ بِذَلِكَ عَدَدُ السَّكَّانِ فَيُفْضَى
إِلَى خَفْضِ الأَجُورِ ، وَيُرْجَعُ بِهَا إِلَى القَدَرِ الَّذِي تُقْضَى بِهِ
مُسْكَةُ الرَّمَقِ دُونَ مَا يَتَعَدَّاهَا

ولقد بالغَ الاشتراكِيونَ في الأخذِ بهذا الرَّأيِ
واستخلصوا منه أنَّ العاملَ إِذْ نَ مَقْضِيٌّ عَلَيْهِ — أَيًّا كَانَ
مِبلِغُ المَدِينَةِ مِنَ التَّقَدُّمِ — بَأَن يَعيشَ أَبداً إِما فِي شَقَاءٍ
وَإِما فِي ضَنَكٍ

لقد ساءَ ما تَوَهَّمُوا : لِما هُوَ نَاطِبٌ بِاسْتِقْراءِ التَّارِيخِ
وَمُرَاجَعَةِ الفِكرِ مِنَ أَنَّ حَالةَ العِمالِ قَدِ مَشَتْ فِي التَّحَسُّنِ
مِنذُ القِدَمِ ثُمَّ أَزْدادَ تَحَسُّنُها عَلى الخِصوصِ مِنَ رَأْسِ هَذا
القَرْنِ ؛ وَأَنَّ ما تَستَهلِكُهُ يَيوْمُهُم مِنَ الأَرزاقِ قَدِ
كَثُرَ وَتَنَوَّعَ ، وَلا يَزالُ يَمْتَدُّ شَيتاناً فَشَيتاناً ، إِلى ما وَراءَ
الضَّرورِيَّاتِ لِسَدِّ الخَلَّةِ (١)

فَهُمُ الآنَ يا كَلونَ الخِبزِ الأَبيضَ واللَّحْمَ والحلِواءَ ،
ويَشربونَ النَبِيذَ ، والجِعةَ ، والقَهوَةَ ، وَيلبَسونَ مَلابِسَ
حَسَنَةَ السَّمْتِ والهِندامِ وَيَتَّخِذونَ أَثاناً وَثِيراً ؛ وبِهذا
يَتَضاعَلُ ما نُسِبَ اليَهمُ مِنَ الشَّظَفِ والتَّعَبِ ؛ وَمنهُ يُسْتَدلُّ
عَلى أَنَّ النِّجَاحَ السَّابِقَ مَنوطٌ بِنِجَاحٍ لِاحِقٍ يُرْجى تَحَقُّقُهُ

وتوافره لهم بقدر ما تنتشر الحضارة وترقى، خلافاً لما ادّعاءه أصحاب ذلك المذهب.

أشدُّ الملل تأثيراً في الأجر مقدار إنتاج العمل

الواقع هو أن الأجر، في جميع الأقطار التي لا تقيد فيها للمعاملات ولا تفاوت بين أهلها تجاه القانون، يتزعج إلى الصعود، على نسبة الزيادة في إنتاج العمل؛ فبقدر ما يهين العمل في وقت معلوم من الأشياء التي تنفع الناس أو ترضيهم، ينفصح مدى الأمل في وجه الآخر لهذا كان التدبر في تجزئة العمل، والتقدم العلمي في الصناعة والزراعة، والتنافس في استخدام الآلات فضلاً عن إتقانها مما يفضي جميعه على مهل إلى تلبية الأجور، وتوسيع نطاق الإنتاج بما يوسع نطاق الأرباح ويرغب المستحدثين بل والجمهور عامة في مكافأة العامل على قدر

على أن حصة العامل من المنعم الناجم عن تكاثر

الإنتاج تنزعُ إلى العلوّ بحكم التقدّم العمراني كما تنزعُ
حِصَّةُ رأس المال من ذلك المغنم إلى النزول ، على حدِّ ما
طالَعناه في الكلام على سعرِ الفائدةِ وأرباحِ الملتزمِ
وكلُّ حيلةٍ يأتى بها العمالُ أو يتذرَّعُ بها بعضُ الجماعاتِ
لتَقليلِ إنتاجِ العملِ في اليومِ أو في الساعةِ ، تصيرُ مع
التَّمادى إلى الإضرارِ بالعمالِ كافَّةً ، إذ تنقصُ بها مقاديرُ
المنتجاتِ وينقصُ موزدُ الكسبِ العامِ
المذهبُ الصادقُ الوحيدُ هو أنَّ الأجرَ ينشطُ
لمُدَارَجَةِ الإنتاجِ ؛ ومن هنا تتبيَّنُ طَوَالِعُ التحسينِ
لأحوالِ العمالِ

بقيَ أن نُفرِّقَ بين الأجرِ الاسميِّ ويرادُ به النقديُّ ،
وبين الأجرِ الحقيقيِّ وهو عبارةٌ عن مقدارِ الأشياءِ التي
يَتَسَنَّى للعاملِ اقتناؤها بما يُجرى عليه من المكافأةِ . والثاني
هو الذي يُهمُّ العاملَ دون الأول لأنَّ قيمةَ النقدِ عندهُ
إنما هي قيمةُ البضاعةِ التي يستطيعُ شراؤها به
على أنَّ الأجرَ بنوعِها المذكورينِ قد ارتفعت في

هذا المصير، وإنما كان رُقيُّ الاسمية منها أكثر من رُقيِّ
الحقيقية

تأثير عدد السكان في الأجور

تأثير عدد السكان في الأجور يظهرُ جلياً في ثلاثِ
أحوالٍ : منها أن يَرَجَحَ نُمُوُّ الأهلين على نموِّ رؤوسِ
الأموالِ ، ويسبقَ انتشارَ العلومِ الصناعيةِ والزراعيةِ
- وهو ما لم يحدث في هذا القرن - فتتخفَضُ الأجورُ ؛
ومنها أن يتعادلَ نموُّ الأهلينَ ونموُّ رؤوسِ الأموالِ
وانتشارُ المعارفِ فتستقرُّ الأجورُ ؛ ومنها - وهو الأمرُ
الشاملُ منذُ أولِ التاريخِ إلى الآن - أن يكونَ تكاثرُ
الأهلينَ أبطأً من أنباتِ العلومِ الصناعيةِ والزراعيةِ ومن
تفاقمِ رؤوسِ الأموالِ فلا بُدَّ إذاً من ارتفاعِ الأجورِ

اعتراضات الاشتراكيين على عقدِ الأجرِ

مما اعترضَ به الاشتراكيون غيرَ مرّةٍ على الأجرِ

أنه لا يُقَيِّضُ للعامل أن يفتني به كلُّ مُنتَجِهٍ ؛ وبعبارةٍ
أخرى أنَّ العاملَ لا يستطيع بأجرِهِ شِرَاءَ الشَّيْءِ الَّذِي
هُوَ صَانِعُهُ

قولُ غَرَّارِ الظَّاهِرِ لَكِنَّهُ بِمَعزِلٍ عَنِ الصَّوَابِ : لأنَّ
صَانِعَ الحِذَاءِينِ ، مثلاً ، إذا لم يَتِمَكَّنْ من شِرَائِهِمَا بِالخَمْسَةِ
الْفَرَنكَاتِ الَّتِي جُعِلَتْ لَهُ أُجْرًا عَلَيْهِمَا ، فَعَلَيْتَهُ أَنْ هَذَا
الصِّنْفَ تَدْخُلُ فِيهِ أَشْيَاءٌ غَيْرُ الصَّنْعَةِ ، وَتِلْكَ الْأَشْيَاءُ هِيَ
المَادَّةُ الْأُولَى مِنْ جِلْدٍ وَخَيْطٍ وَمَطَاطِ الخِ ، وَهِيَ أَيْضًا
اسْتِهْلَاكُ الْأَدْوَاتِ أَوْ كِرَاؤُهَا ، وَإِجَارَةُ المَحَلِّ ،
وَالنَّارُ ، وَالنُّورُ ، إِلَى سَائِرِ النِّفَقَاتِ العَامَّةِ : مِنْ نَحْوِ المَسَاعِي
الَّتِي يَسْعَاهَا المُسْتَحْدِثُ لِإِيجَادِ المِصْنَعِ وَتَنْظِيمِهِ وَجَبَّ
الطَّلِبَاتِ إِلَيْهِ وَتَقَاضِي الأَثْمَانِ مِنْ عُمَّالَتِهِ

أَمَّا الأَدِلَّةُ عَلَى أَنَّ الأَجْرَ يَعَادِلُ كُلَّ النَّاتِجِ الحَقِيقِيِّ
مِنْ عَمَلِ العَامِلِ فأمورٌ ثَلَاثَةٌ :

لَوْ اسْتَطَاعَ كُلُّ مُسْتَحْدِثٍ أَنْ يَتَوَلَّى قِسْمًا مِنْ عَمَلِ
العَامِلِ لَكَانَ المُسْتَحْدِثُونَ - إِلَّا البُلْدَاءُ أَوِ السُّفَهَاءُ

منهم — يَكْسِبُونَ ما شاء الله ؛ لكنَّ الواقعَ أن كثيراً من زُعماء الصناعاتِ الكبرى والصغرى ، حتى الجاذين المقتصدين الأذكياء ، يصيرون إلى الإفلاس أو الدمار ومن احتفظ برأس ماله منهم قليلٌ ؛ ومن أثرى ، لم يكن إلا واحداً من ثمانية أو عشرةٍ

٢ — لو كان أجرُ العامل غيرَ وفاقٍ لعمله لتحتّم إفلاحُ جميع شركاتِ التعاونِ الإنتاجيةِ أى شركاتِ الصناعِ التي ليسَ لها مكافيلٌ أو ممتلكٌ يتولّى إدارتها ؛ مع أنه قد ثبتَ أن «عسرَ شيءٍ هو استنْجاعُ تلكِ المعاوناتِ الإنتاجيةِ ، لا نستثنى من ذلكِ ، الشركاتِ التي تُمدّها الحكومةُ كما جرى في فرنسا سنة ١٨٤٨ ، أو التي تمدّها الحواضرُ على نحوِ ما حدثَ في باريس عملاً بوصيةِ أوصى بها خيرٌ يُدعى « رَمبال » ، أو التي يمدّها أفرادُ أبرارٍ برؤوسِ أموالٍ : منها ما هو محضُ هبةٍ ومنها ما هو إقراضٌ على فائدةٍ زهيدةٍ

٣ — تثبتُ مطابقتُ الأجرِ على ما يُنتجُهُ العاملُ من

كُونَ صِنَارِ الْمُسْتَحْدِثِينَ الْأَفْرَادِ: أَمْثَالِ صِنَارِ الْإِسْكَافِينَ
وَصِنَارِ الْمِزْوَلِيِّينَ ^(١)، وَصِنَارِ أَصْحَابِ الْعِجَلَاتِ، وَصِنَارِ
الْمَلَائِكِ، وَصِنَاعِ الْقِطْعِ الْمُتَّفِقِ عَلَيْهَا، لَا يَكْتَسِبُونَ - فِيمَا
عَدَا فَائِدَةَ رَأْسِ الْمَالِ - أَكْثَرَ مِمَّا يَكْتَسِبُهُ الْأَجْرَاءُ

نظام المشاركة للأرباح

اِخْتَطَّ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُسْتَصْنِعِينَ خُطَّةً جَدِيدَةً مِنْذُ
خَمْسِينَ سَنَةً، وَهِيَ أَنْ يُضَيْفُوا إِلَى أَجْرِ الْعَامِلِ حِصَّةً تَقَعُ
إِلَيْهِ مِنْ أَرْبَاحِهِمْ، فَإِذَا انْقَضَى الْعَامُ، وَأُخْرِجَتْ فَذَلِكَ
الدَّخْلُ وَالخَرْجُ، وَزَعُّوا، لَا عَلَى جَمِيعِ الْمُسْتَعْدِمِينَ، بَلْ
عَلَى ثُلُثِهِمْ أَوْ نِصْفِهِمْ أَوْ خُمْسِهِمْ، أَيْ عَلَى الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْهُمْ
مَهَارَةً أَوْ عَهْدًا، إِمَّا خَمْسَةً وَإِمَّا عَشْرَةً فِي الْمِائَةِ وَرُبَّمَا
مَنْحُوهُمْ عِشْرِينَ فِي الْمِائَةِ مِنْ صَافِي الْأَرْبَاحِ
تِلْكَ طَرِيقَةٌ يَسْتَحِثُّونَ بِهَا الْعَامِلَ عَلَى إِعْطَائِهِمْ
مَنْتَجَاتٍ أَوْفَرَ بِمِقْدَارًا وَأَتَقْنَ صُنْعًا؛ وَيُغْرَوْنَهُ بِالْحِرْصِ عَلَى

(١) صُنَاعُ السَّاعَاتِ

المادّة الأولى من أن يكثر سقطها^(١) ؛ وأظهر مثال لها مثال متجر معروف باسم « لكبير » في باريس تُصنع فيه ضروب الزجاج ومصوّراته

أما أخصّ ، ما في الطريقة الأنف ذكرها من المزايا ، ففي الصناعات التي لا تتيسر فيها السيطرة والرقابة ، أو التي يعمل فيها الصناع منفردين ، أو التي ليس للولي فيها شأن ثانوي يتطلّب منه كبير فطنة ، أو التي معظم أرباحها من قلة السقط في موادها الأولى

على أن هذه الطريقة وما يشاكلها جديرة بالألتبع إلا في المصانع الشبيهة بالعشيرية^(٢) : لأنها فيما عدا الصناعة الصغرى لا تميز للعامل التداخل في ضبط الدفاتر أو إدارة المعهد مخافة أن يفضي الأمر إلى الاضطراب والفوضى

(١) ردى المتاع (٢) التي يكون أهلها على نظام

العلل المانعة من تعميم المشاطرة في الأرباح

المشاطرة في الأرباح ممكنة في أحوال، ومستحسنة في أحوال، غير أنه لا يتيسر تعميمها لأسباب: منها أن كثيراً من البيوت التجارية لا تحصل على أرباح. فقد أفلس بين سنتي ١٨٨٠ و ١٨٨٥، ثلاثة أرباع المقاولين الذين شادوا الأبنية في باريس، ولو كان عمالهم شركاءهم في الكسب، لما جنوا غير خيبة الأمل في تلك المدّة؛ ومنها أنه إذا عمم نظام المشاطرة، أصبح انتفاع العمال لا على قدر حدّتهم وكفاءتهم بل على قدر مهارة الولي ومقدرته؛ ومنها أنه حيثما تعطلت النية، تقوم المشكلات دون تعيين الحصص في الأرباح، ودون إقرار ما ينبغي تجنبه لاستهلاك الأمان والآلات وللحيطة من الطوّاريء. ثم إن تلك المشاطرة لا تزيد الأجر شيئاً إلا في ثلاث أو أربع من الأحوال الاستثنائية، ويغلب ألا تكون الزيادة في هذه الأحوال شيئاً مذكوراً: ففي بعض المتاجر

يُصِيبُ الْعَامِلُ خَمْسَةَ عَشَرَ أَوْ عِشْرِينَ فَرَنْكًا آخِرَ السَّنَةِ ،
وَفِي بَيْوتٍ أُخْرَى يَمْلُؤُونَ نَصِيبَهُ إِلَى ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ ، وَفِي
مَعَاهِدَ سِوَاهَا ، يَرْتَقِي سَهْمُهُ إِلَى سِتِينَ أَوْ سَبْعِينَ أَوْ رُبَّمَا
يَبْلُغُ إِلَى الْمِائَةِ وَهُوَ نَادِرٌ ؛ دَعَى أَنَّ الَّذِينَ يُمْنَحُونَ هَذِهِ
الْمَشَاظِرَةَ لَا يَرَبُونَ عَلَى الثُّلُثِ أَوْ عَلَى النِّصْفِ مِنْ عَدَدِ
الْعَمَالِ

فَالْمَشَاظِرَةُ عَلَى مَا تَرَى بَعِيدَةٌ عَنْ إِبْطَالِ الْأَجْرِ ،
وَعَايَةُ مَا تُضِيفُهُ إِلَيْهِ مَدَدٌ يَسِيرٌ ؛ فَهِيَ مِنْهُ بِمِثَابَةِ الْأَفَاوِيهِ (١)
وَالتَّوَابِلِ مِنَ الطَّعَامِ قَدْ تَقَوَّى الشَّهْوَةَ وَلَكِنِهَا لَا تَقُومُ
مَقَامَ الْغِذَاءِ الْحَقِيقِيِّ الْمَقِيدِ

يُلَخِّصُ مِنْ هَذَا أَنَّ نِظَامَ الْمَشَاظِرَةِ مِمَّا يَحْسُنُ الْأَخْذُ
بِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا يَجْدُرُ بِالْقَانُونِ أَوْ الْإِدَارَةِ إِجْبَابُهُ ،
وَلَا إِدْخَالُهُ فِي جَرَائِدِ (٢) تَوْرِيذَاتِ الْحُكُومَةِ أَوْ شَرَائِطِ
مُنَاقَصَاتِهَا ، بَلْ حَقُّهُ أَنْ يُتْرَكَ رَهْنِ الْإِتْفَاقِ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ
لِأَنَّ تَطْبِيقَهُ إِنَّمَا يَحْسُنُ عَوَائِدُهُ بِمِرَاعَاةِ الْأَحْوَالِ الْخَاصَّةِ

(١) الْأَفَاوِيهِ مَا يُطَيَّبُ بِهِ الطَّعَامُ (٢) قَوَائِمُ وَكَشُوفُ

التي تُجيزه في كلِّ صناعةٍ أو في كلِّ معهدٍ من معاهدِها

أسباب الفروق بين الأجور في الحرفِ المختلفةِ

تَبَيَّنَ الأَجُورُ بِتَبَايُنِ الحِرَفِ : فَمِنْ فِرْنَكَيْنِ أَوْ
ثَلَاثَةِ فِرْنَكَاتٍ مِياوَمَةً للعامل في الأَرْضِ ، إلى عَشْرَةٍ أَوْ
اِثْنَيْ عَشَرَ فِرْنَكًا مِياوَمَةً للنَّقَّاشِ المِتَقِنِ أَوْ الصَّائِغِ البَّارِعِ
أَمَّا الأَسْبَابُ المِترَبَّةُ عَلَيْهَا الفِرُوقُ فَتَرُدُّ إلى العِلَلِ
الآتِي تَفْصِيلُهَا :

١ - مَدَّةُ التَّخْرِجِ في المِهْنَةِ مع ما يَلْزِمُهَا من النَفَقَاتِ
وهذه قد تَكُونُ لاشيْءٍ في أدنى خِدْمَةِ الأَرْضِ ، لَكِنَّمَا
تَطُولُ وتكثُرُ كَلْفَتُهَا على المِتَخْرِجِ في النَّقْشِ أَوْ التِّجَارَةِ
الدَّقِيقَةِ أَوْ الصِّياغَةِ النَّفِيسَةِ

٢ - المِهَارَةُ الفِطْرِيَّةُ وَالْحِدْقُ النَّادِرُ اللَّذَانِ تَقْتَضِيهِمَا
بَعْضُ الحِرَفِ الرَّاقِيَةِ خِلَافًا لِسِوَاهَا مِمَّا يَكْفِيهِ الاستِعْدَادُ
الشَّائِعُ ؛ ولِهذا كان كلُّ صَحيحِ الجِسمِ وكلُّ ذِي قُوَّةٍ بَدَنِيَّةٍ
عَادِيَّةٍ ، صَالِحًا للعَمَلِ اليَدَوِيِّ إِلَّا ما كان صِنَاعَةً فَنِيَّةً

٣ - محذورات الحرفة ، سواء - أكانت إصاباتٍ عاطبةً ، أم أموراً ضارةً بالصحة - مما لأجله يؤجرُ عمالُ الزُّجاج عن سعةٍ ؛ لأنهم إذا طالت مدَّتُهم في هذه المهنة لم يكد أحدُهم ينجو من علةِ الصدرِ

٤ - سرّةُ العملِ أو مساءةُتهُ . فأمّا سرّته فداعيةٌ إلى نزولِ الأجرِ ؛ لهذا أخذت مشاهراتُ مستخدمى المكاتب - وهم جماهيرُ تكوّنت منذُ انتشر العلمُ وأصبح أُلوفٌ من الشُّبانِ قادرين على هذا العملِ - تنخفضُ تدريجاً لأنَّ مهنتهم سهلةٌ لا تشقُّ عليهم ولا تُعرضهم للأضرار ولا تحرمهم الظهورَ بمظاهرِ الكرامةِ ومن هنا سيئاتى أيضاً أنَّ مستخدمى المكاتب خلّوهم من الكفاءاتِ العقليةِ والمعارفِ الكنيهةِ مقبلون على زمنٍ تُصبحُ فيه أجورهم أزهداً ما كانت ذلك عدلٌ ، ولعله سيعيد إلى أعمالِ الحقولِ جموعاً من الفتيانِ غُصت بهم دواوين الحكوماتِ أو ضاقت بهم مكاتبُ الأفرادِ في هذه الأيامِ